بسم الله الرحمن الرحيم

المقاطعة.. الدواعي وشروط النجاح

خلاصة تجارب المقاطعة في العقد الأول من القرن الميلادي الحادي والعشرين

بقلم نبيل شبيب

مقدمة ٢٠٢٠م

في أواخر تشرين أول / أكتوبر ٢٠٢٠م، ومع دعوات مقاطعة المنتجات الفرنسية ردا على تمادي الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في تهجمه على الإسلام والمسلمين، يتجدد السؤال عن المقاطعة وجدواها كما كان في نسخ مشابهة من دعوات المقاطعة بسبب الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية والحروب العدوانية الأمريكية خلال العقد الأول من القرن الميلادي الحالي، وقد رافق القلم مسار المقاطعة أكثر من مرة في ذلك الحين ومع مراجعته هذه الأيام غلب على صاحب القلم الرأي بتحقيق بعض الفائدة من خلال تصنيف ما سبق نشره بعد مراجعته وتنقيحه، فلا يوجد سوى القليل مما يمكن إضافته في مواكبة دعوات المقاطعة المتجددة وممارساتها عام ٢٠٢٠م.

٣٠ / ١٠ / ٢٠٢٠م

نبيل شبيب

المحتوى

مقدمة النسخة الشبكية الأولى ٢٠١٧م ٣

١- ألوان من المقاطعة عبر تاريخ العالم الغربي

بين عصر الرومان وعصر كوكا كولا ٤

٢- المقاطعة المفروضة

بين المذابح والمصالح وبين تضخيم "العجز" وإهمال الممكن ٩

٣- درب للإصلاح ووسيلة تربيوية

درب المقاطعة يتكامل مع درب التحرير والنهوض معا ٢١

٤- استمرارية المقاطعة الشعبية رهن بتنظيمها

بين (ممارسات عفوية) ووسيلة دائمة هادفة منظمة فعالة متطورة ٢٨

٥- المقاطعة.. بين العشوائية والتنظيم

كيف نجعل من المقاطعة الشعبية سلاحا فعالا ووسيلة نهوض ٣٨

مقدمة النسخة الشبكية الأولى ٢٠١٧م

كان التفاعل أكبر من قيمة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ومن قيمة إعلانه العدواني يوم ٦/ ١٢/ ٢٠١٧م بشأن مدينة القدس الفلسطينية العربية الإسلامية، العريقة بتاريخها عبر ٨ آلاف عام، وأنه يعتبرها عاصمة للمشروع الصهيوني الذي بدأ قبل زهاء ١٠٠ سنة وتمكن قبل ٧٠ سنة من احتلال القدس وعموم فلسطين وبعض الأراضي "المباركة من حولها"، وجميع ذلك اغتصاب جائر زائل لا يتجاوز سطورا في صفحة سوداء من "التاريخ".

في إطار هذا التفاعل، الهزيل رسميا، المتصاعد شعبيا انتشرت مجددا الدعوات إلى "المقاطعة"، وجددت ما كان مواكبا للانتفاضة الفلسطينية من قبل، ولنكبة احتلال العراق وسقوط أمريكا حضاريا في بغداد عام ٢٠٠٣م، إضافة إلى ما واكب الإساءات المتعددة لمقام النبوة.

ومن أجل أن تتخذ هذه الدعوات للمقاطعة مسارا جادا ومنهجيا يعد بالنجاح كجزء مما ينبغي أن يكون عليه الحراك الشعبي في غياب الوجود الرسمي على ساحة صناعة الحدث، يتجدد نشر هذه المواضيع السابق نشرها في مواكبة الحدث آنيا.

٩/ ١٢/ ٢٠١٧م

ألوان من المقاطعة عبر تاريخ العالم الغربي
بين عصر الرومان وعصر كوكا كولا

المقاطعة الشعبية التي تستهدف من يمارس العدوان المتواصل ضد الشعوب ظاهرة بالغة الأهمية من بين ظواهر عديدة أخرى تؤكّد عدة حقائق جديرة بالاهتمام:

١- خواء المقولات المزعومة عن "موات الشعوب" والتي بات نشرها من وسائل التخدير والتيئيس

٢- انتقال حياة الوجدان والضمير من طاقة كامنة إلى طاقة متحركة تعبر عن نفسها بالوسائل الممكنة

٣- ارتفاع وعي الشعوب إلى مستوى الاستيعاب الضروري والمفتقد في نطاق توجيه النخب وتحركها

٤- اختراق التحرك الشعبي للتخاذل المذهل على مستوى الأنظمة على صعيد التفاعل مع القضايا المصيرية

٥- التحرك الجماهيري (وهو ما تلته الثورات لاحقا) حاضنة لقيادات جديدة للأمة على طريق التغيير والنهوض

٦- المقاطعة من وسائل التغيير الذي يفتقر على صعيدها وعلى صعيد وسائل أخرى إلى التخطيط والتنظيم

المقاطعة الشعبية إذا تطور التخطيط والتنظيم والتوجيه على صعيدها، هي جزء أساسي من الأرضية الجماهيرية الضرورية بصورة حيوية لظاهرة المقاومة المتنامية ضد الاغتصاب والاحتلال والاستبداد والعدوان.

المشاركة في المقاطعة الشعبية قائمة على الأفراد والأسر في الدرجة الأولى، ثم على الأحياء والتجمعات الصغيرة في الدرجة الثانية، فهي الصيغة العملية للمشاركة في تحقيق الأهداف المشروعة، على مستوى أصغر خلايا المجتمع، وهي مصدر أساسي من المصادر التي توجد الأجواء الحيوية المتفاعلة مع المقاومة، فهي إذا صح التعبير "البعد الاستراتيجي" العميق بجذوره الشعبية وامتداده الجغرافي ومضامينه المعنوية وتطلعاته لتحقيق أهم الأهداف المصيرية في حياة المنطقة العربية والإسلامية: الكرامة والسيادة والتحرر.

المقاطعة الشعبية في الوقت نفسه جزء أساسي لا غنى عنه في حياة الشعوب -كما تثبت قراءة متأملة في تاريخ الأمم والدول الحديثة- لعملية النهوض والبناء على أكثر من صعيد، ومن ذلك:

١- النهوض والبناء يقومان أولا على فعالية الإنسان الفرد.. وفي ممارسة المقاطعة الشعبية تربية حيوية عملية للفرد على استيعاب الأحداث ومواكبتها والتفاعل معها والمشاركة في صنعها والقضاء على السلبية والقعود والاستخذاء إزاءها.

٢- النهوض والبناء يقومان ثانيا على عنصري التعاون والتكامل.. وفي تنظيم المقاطعة الشعبية والتلاقي على

فعالياتها صيغة تدريبية وواقعية مباشرة للتعاون والتكامل في قطاع حيوي عملي يمس الحياة المعيشية من جهة والتعامل مع القضايا المصيرية المشتركة من جهة أخرى.

٣- النهوض والبناء لا يتحققان قطعا دون الوصول إلى الاكتفاء الذاتي في ميادين أساسية لوجود كل أمة.. والمقاطعة الشعبية الهادفة يمكن أن تتحول إلى عملية تشجيع الإنجازات المحلية وتنميتها وتطويرها للاستعاضة بها عن حركة استيراد استهلاكية واستثمارية قاتلة لمختلف الميادين الزراعية والصناعية والتقنية.

٤- النهوض والبناء لا يتحققان دون التقاء شرطين، أولهما العمل على مستوى المعرفة والخبرة من جانب المتخصصين (تخطيطا وتنظيما وإدارة وتوجيها) وثانيهما العمل الجماهيري العام على صعيد الشعوب (عطاء وإنجازا وتجاوبا) وتحتاج المقاطعة الشعبية حاجة ماسة إلى هذين العنصرين معا لتحقق أهدافها، فهي بمثابة الحقول الميدانية لمزيد من العمل للنهوض والبناء.

٥- المقاطعة الشعبية صيغة عملية لإثبات وجود الأمة على المستوى الداخلي في التعامل مع ما يوصف بالنخب لتنهض بواجباتها على نحو أفضل، وفي التعامل مع الأنظمة لتؤدي أمانة المسؤولية الملقاة على عاتقها، وعلى المستوى الخارجي في التعامل مع القوى الدولية، لا سيما من يمارس مباشرة الاعتداءات والإساءات على اختلاف أنواعها، إلى جانب ممارسة ألوان خطيرة من العدوان المباشر والاستغلال.

سبق أن طرح كاتب هذه السطور على نفسه السؤال عن جدوى نشر هذا الكتيب الشبكي، والسبب هو فتور دعوات المقاطعة نفسها، وكثيرا ما قيل إن هذا من طبيعة الأمور، فالحماسة لنصرة الحق أثناء الحدث كبيرة، وتتضاءل مع مرور الزمن!

والأصل هو طرح السؤال: هل توقف أصلا مسلسل الأحداث الداعية إلى رد جماهيري عليها؟

هل انقطع مسلسل الإجرام والعدوان في كثير من بقاع العالم الإسلامي، لا سيما في فلسطين نفسها؟

ألا تتعرض القدس منذ عقود للتهويد على أوسع نطاق ويتعرض المسجد الأقصى المبارك للخطر؟

ألا نرصد التصعيد في الهجمة الصهيونية على أرض فلسطين وعلى الأهل بفلسطين المحتلة عام ١٩٤٨م ونرصد بالمقابل ما يبذل من جهود دولية وإقليمية وحتى "فلسطينية" لتصفية القضية عبر أشد الأطروحات ظلما وزورا؟

وماذا عن الأحداث الأخرى في أفغانستان والعراق وسواهما (وفي بلدان الربيع العربي في هذه الأثناء وحتى التحرك المضاد لكل من وقف سندا للإرادة الشعبية الثائرة).

لقد شهدت حملات المقاطعة كثيرا من الأخطاء، إنما **يكمن الخطأ الجوهري الأكبر في التعامل مع المقاطعة كرد فعل، وليس كعمل مباشر بنظرة مستقبلية**، تتحدد من خلالها الأهداف البعيدة والمرحلية والوسائل المناسبة للمضي على طريق التنفيذ، إلى أن تتحقق الأهداف البعيدة، إذ يجب ربط "وسيلة المقاطعة الشعبية" بها، وليس بحدث من الأحداث بعينه.

كان أول ظهور عملي واسع النطاق للمقاطعة الشعبية ما واكب انتفاضة الأقصى مع أيامها الاولى، وتزامن مع وصول عملية "الاغتيال" التدريجية إلى مداها للقضاء على المقاطعة الرسمية العربية تجاه "إسرائيل" والشركات

المتعاملة معها، وبالتالي لتعبيد الطريق في اتجاه تسويات جائرة وتصفية القضية المصيرية المحورية.
وواكب كاتب هذه السطور منذ ذلك الحين ما يرتبط بالمقاطعة الشعبية مباشرة وما يرتبط بالأحداث التي كان القصور عن مواجهتها رسميا في مقدمة أسباب الدعوة إلى مواجهتها بالمقاطعة الشعبية.. وقد حمل مسار الأحداث واقعيا معالم حرب شاملة مفتوحة على الأصعدة العسكرية والسياسية والاقتصادية والفكرية ضد الإسلام نفسه وضد المنطقة الحضارية الإسلامية.
الجدير بالذكر أن كثيرا من السلع التي يجري الترويج الاستهلاكي المادي لها تسبب أضرارا صحية جمّة، ساهمت السيطرة المادية على عالم الاقتصاد الغربي ومن خلاله عالميا في إهمال بيانها أو في التهوين من شأنها، بل إن بعضها محظور في بلاد المنشأ بسبب أضراره، ولا يزال يُصنع ويُصدّر إلى كثير من البلدان الإسلامية. وهي أضرار تكفي بحد ذاتها للمقاطعة من وجهة نظر صحية، واستهلاكية، وبيئية، كما أن من السلع الاستهلاكية ما يسبب أضرارا اجتماعية وأخلاقية، وما يكون في الإقبال عليه على حساب المنتجات الوطنية ضرر مباشر يصيب الاقتصاد الوطني.. وهكذا.
نجاح المقاطعة رهن ببذل جهود علمية منهجية لبيان جميع ذلك بيانا مبسطا، وطرح النتائج بمختلف أساليب النشر والتعميم التي تساهم في وضعها في متناول "عموم" السكان في المنطقة التي تنتشر فيها دعوات المقاطعة الشعبية، مما لا يغني عن بيان الدافع الأصلي والإنساني على صعيد مواجهة الاغتصاب والاحتلال والعدوان والافتراء بوسيلة فعالة كوسيلة المقاطعة.

يوجد رغم كل ما سبق من يندد بالمقاطعة ويشكك في مشروعيتها فيزعم أنها مخالفة للقوانين والأعراف.. وليس هذا صحيحا، ولم يكن أول ما ظهرت المقاطعة من جانب العرب والمسلمين، وما كان ابتكارها نتيجة غضب عارم إزاء أحداث مأساوية يعايشها "العامة" ولا يملكون في الظروف القاهرة التي يعيشون تحت وطأتها، أن يساهموا بأساليب أخرى في توجيه مجرى تلك الأحداث وصناعة القرار على صعيدها.
ليس مجهولا في التاريخ الإسلامي أن أول مقاطعة عرفها المسلمون كانوا فيها هم "الضحية المستهدفة" وليس الطرف الذي يتعامل بهذا الأسلوب مع العدو، كما هو معروف من كتب السيرة عندما وجد المسلمون أنفسهم مستهدفين بمقاطعة قريش في أحد شعاب مكة لمدة ثلاث سنوات، مما شمل التعامل التجاري بيعا وشراء والاجتماعي مصاهرة وحتى الجغرافي حصارا.
ومن العسير التثبت من تاريخ أول مقاطعة عرفتها البشرية، بغض النظر عن استخدام مصطلح "المقاطعة" في الأدبيات التاريخية وسواها، وتوجد روايات عديدة لعل أشهرها ما اتخذ صبغة مقاطعة "سياسية تشريعية" في القرن الأول قبل ميلاد المسيح عليه السلام، وتحكي الرواية عن صراع سياسي في مجلس الشيوخ الروماني، كان أحد أطرافه رجلا سياسيا وقائدا عسكريا حمل اسم نوميديكوس وقد لجأ إلى مقاطعة مشاريع القوانين التي كان يتقدم بها غريمه في المجلس بغض النظر عن محتواها، وأخفق في تحقيق هدفه فكان مصيره في نهاية المطاف النفي إلى جزيرة رودوس.
أما مصطلح "المقاطعة" في اللغات الغربية فقد ظهر بالإنجليزية عام ١٨٨٠م، في إطار الصراع الذي دار لمدة

أربعة قرون في إيرلندا بين الكاثوليك والبروتستانت، ففي منطقة (Lough Mask) تداعى الفلاحون الكاثوليك في صراعهم ضد الإقطاعيين من البروتستانت المدعومين من جانب الإنجليز، إلى مقاطعة المسؤول الإنجليزي الذي عينه الإقطاعي (Earl of Earn) لإدارة ضياعه وحقوله، فامتنعوا عن تسديد أجورها له، فدخل معهم في معركة اقتصادية خاسرة رغم استعانته بالجيش الإنجليزي وجلبه عمالا من "البروتستانت"، إذ اتسع نطاق المقاطعة ليشمل مختلف أشكال التعامل معه، عملا وبيعا وشراء ونقلا للمواشي، ووجد الفلاحون التأييد من جانب "الرابطة الريفية الإيرلندية" التي أصدرت يوم ١٣/ ١١/ ١٨٨٠م بيانا ورد في نصه لأول مرة تعبير "يقاطع" بالإنجليزية (Boycott) مشاكلة لاسم المسؤول الإداري الإنجليزي المستهدف، وكان يدعى (Charles Cunningham Boycott).. ومع مرور الزمن تحوّل هذا التعبير إلى مصطلح لوصف فعاليات المقاطعة عموما.

سلاح المقاطعة في المقاومة.. أمريكي المولد

واضح إذن أن المقاطعة الرسمية العربية ضد الكيان الصهيوني والشركات الغربية المتعاملة معه بعد حرب النكبة الأولى لم تكن أول مقاطعة اقتصادية حديثة لأسباب سياسية، وهذا ما يسري على مقاطعة الغرب نفطيا عام ١٩٧٣م، مثلما يسري أيضا على دعوات المقاطعة الشعبية الحالية لسلع بعض البلدان الغربية كأداة من أدوات المقاومة، بعد أن اهترأ سلاح المقاطعة الرسمية لأسباب معروفة مرفوضة.

على صعيد "المقاومة" اشتهرت في التاريخ الحديث مقاطعة الهنود للسلع البريطانية في إطار المقاومة السلمية التي تبناها غاندي نهجا لمواجهة الاحتلال المتفوق بقوته العسكرية، ونجحت في تحقيق أهدافها إلى حد بعيد، كما اشتهرت مقاطعة الغرب بزعامته الأمريكية للصين الشعبية لمدة ٢٥ عاما وأخفقت تلك المقاطعة التي لم تستهدف "مقاومة" خطر، قدر ما استهدفت ممارسة الحصار والضغوط.

الأمريكيون الذين مارس ساستهم مختلف ألوان الضغوط للتخلص من المقاطعة الرسمية العربية لكل ما هو إسرائيلي وللشركات المتعاملة مع الإسرائيليين، كانوا أسبق من سواهم في ممارسة المقاطعة سلاحا للمقاومة، ففي فترة ما يعرف بحرب الاستقلال الأمريكية (١٧٧٥-١٧٨٣م) ضد المستعمر البريطاني كان استخدام سلاح مقاطعة البضائع البريطانية أمرا طبيعيا مطلوبا وفعالا، بل فتحت المقاطعة الأولى (١٧٧٠م) باب المقاومة، ثم كانت المقاطعة الأوسع بمشاركة ١٣ ولاية أمريكية في تشرين أول / أكتوبر ١٧٧٤م، وانطوت على رفض جميع أشكال التعامل التجاري مع المستعمرين البريطانيين، وبعد سبعة شهور اندلعت المواجهات العسكرية المباشرة.

وفي إطار الكفاح الطويل ضد التمييز العنصري في الولايات المتحدة الأمريكية اشتهرت مقاطعة "الحافلات / الباصات" لمدة ٣٨١ يوما، وقد بدأت في ٥ / ١٢ / ١٩٥٥م، بدعوة من "المجلس النسائي السياسي/ *Women's Political Council*" يوم محاكمة امرأة اعتقلت قبل خمسة أيام بسبب رفضها إخلاء مكانها في إحدى الحافلات لراكب من البيض، وكانت الاستجابة للدعوة بنسبة ١٠٠ في المائة، وخسرت الجهات الرسمية التي كانت تمارس الفصل العنصري في الحافلات والمطاعم والمدارس وسواها تلك المعركة.

ألوان حديثة من المقاطعة

وعرفت البلدان الأوروبية في التاريخ الحديث أشكالا وممارسات عديدة للمقاطعة، مثل المقاطعة التي بدأت بها الروابط النسائية البروتستانتية للفاكهة المستوردة من جنوب إفريقية في حقبة حكم التمييز العنصري فيها، وكذلك الدعوات إلى مقاطعة شركة شِل النفطية عندما قررت عام ١٩٩٥م التخلص من ناقلة (Brent Spar) بإغراقها في مياه المحيط، وشبيه ذلك دعوات أخرى في ألمانيا إلى مقاطعة مصنوعات شركات (AEG) عام ٢٠٠٦م، و(Nokia) عام ٢٠٠٨م بسبب سياساتهما تجاه العمال.

ومن الدعوات المنتشرة للمقاطعة دعوات تتبناها روابط كنسية وأسروية في الولايات المتحدة الأمريكية، محورها الرئيسي تنظيم مقاطعة الشركات التي تساهم في تقويض القيم الخلقية والاجتماعية، لا سيما فيما يتعلق بالعلاقات بين الجنسين، أشهرها الرابطة الوطنية الإنجيلية (National Association of Evangelicals) التي تضم ١٥٠ ألف عضو، ورابطة الأسرة الأمريكية (American Family Association).

أمريكيون: قاطعوا كوكا كولا

إن ترويج المزاعم بأن مقاطعة شركات ومنتجات أجنبية ليست مشروعة ترويج مضلل مخادع يتناقض مع حقيقة أن من يشيعون ذلك يشهدون في بلدانهم ألوانا من هذه المقاطعة ويساهمون فيها.

شركة كوكا كولا التي انتشرت الدعوة إلى مقاطعتها في البلدان الإسلامية أكثر من سواها باعتبارها من الرموز الاقتصادية الأمريكية، في مقدمة الشركات التي تواجه حملات المقاطعة باستمرار ولأسباب عديدة، عالميا وفي الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، ففي الهند مثلا كان تلويثها للبيئة من أسباب مقاطعتها ثم حظرها رسميا بين عامي ١٩٧٠ و١٩٩٣م، وانتشرت دعوة مشابهة لمقاطعتها في ألمانيا خلال تلك الفترة للسبب نفسه، ولا تزال مشروباتها حتى الآن محظورة في الفعاليات والأنشطة التي تمارسها جهات عديدة، مثل الرابطة الكشفية الألمانية، هذا علاوة على سلسلة من الدعوات للامتناع عن تعاطيها لأسباب صحية وفق دراسات عديدة.

وتجددت حملات المقاطعة عالميا ضد الشركة ومشروباتها مع بداية الألفية الثالثة للميلاد، ولعل أكبرها "حملة الجامعات الأمريكية"، وقد بدأت على صعيد الطلبة بمشاركة عشرات الألوف، حتى ألغت عشرة جامعات عقودا لطلبات شراء المشروب بقيمة ملايين الدولارات، وبلغت الحملة ذروتها في مطلع عام ٢٠٠٦م عندما حظرت الجامعات بيع المشروبات في منشآتها وعللت ذلك رسميا بانتهاك الشركة لحقوق الإنسان لا سيما في كولومبيا، وتلويث البيئة لا سيما في الهند.

كما اتهمت فعاليات الطلبة ومنظمات عديدة شركة كوكا كولا بارتكاب جرائم القتل بحق سبعة نقابيين في كولومبيا على الأقل، ورفعت دعوات مقاطعتها شعار "كوكا القاتلة / Murder Coca)، ووصلت أصداؤها إلى الجامعات الأوروبية لا سيما في بريطانيا، وتركت آثارها عالميا حيثما ظهر اسم الشركة دعائيا، كما كان في عدد من المهرجانات العالمية لسباق السيارات ولكرة القدم، فضلا عما لا يمكن حصره على المستويات الفردية.

المقاطعة المفروضة

بين المذابح والمصالح وبين تضخيم "العجز" وإهمال الممكن

تحليل نشر في مجلة المجتمع يوم ١٤ / ١١ / ٢٠٠٠م

ليس المطلوب "العيش في عزلة دولية" كما تساءل أحد المسؤولين مستنكرا المطالب المنتشرة في كل مكان بمقاطعة الكيان الإسرائيلي والولايات المتحدة الأمريكية، إنما المطلوب والمفروض، وهو أيضا الممكن كحد أدنى في المرحلة الراهنة، وَقفُ المضي على طريق منحرفة، تفاقم خطرها عاما بعد عام، وعقدا بعد عقد، ونكبة بعد نكبة، واتفاقية بعد اتفاقية. بالمقابل أثبتت الانتفاضة بعد الانتفاضة، أن تلك الطريق المنحرفة في "انفتاحها" على عدو دموي غاصب، تطعن مع كل خطوة من خطواتها، الإرادة الشعبية في النحر والظهر، في فلسطين، وخارج فلسطين على امتداد الأرض حيثما وجد المسلمون، وحيثما وجد عرب أدركوا بمختلف فئاتهم، مسلمين عقيدة وغير مسلمين، وملتزمين تطبيقا وغير ملتزمين، أن متابعة السير على تلك الطريق المنحرفة تعني الانتحار سياسيا وحضاريا وبشريا.

المد الجماهيري

لقد تواصلت مطالب المقاطعة على ألسنة مختلف الفئات الشعبية من علماء ودعاة ومفكرين وإعلاميين، ووصلت إلى الفنانين وسواهم، وهدرت بها حناجر المصلين في المساجد والطلبة في الجامعات والمدارس، ومن لم تمنع السلطات وصولهم من عامة جماهير الأمة إلى الشوارع، كما حفلت بتلك الدعوة البيانات والرسائل عبر البريد **الإلكتروني** والمواقع الشبكية، من أقصى الأرض إلى أقصاها؛ فلا نكاد نرى استثناء من هذا المد الجماهيري سوى قلة من أصحاب اتجاهات عتيقة، تثير العجب وهي تعضّ بالنواجذ على مواقف شاذة، لا قيمة ذاتية لها، لولا أن أصحابها أو فريقا من أصحابها، ما زالوا يسيطرون على كثير من مواقع النفوذ، ومن إمكانات التأثير على صناعة القرار الرسمي، لأسباب تاريخية قريبة، قد اضمحل جلها فانحسر تأثيرها جماهيريا، وستضمحل بقاياها مع من يتشبثون بها، بعد أن خسروا سائر إمكانات التأثير الفعال على صناعة القرار الشعبي، فتجاوزتهم الشعوب وتجاوزت مواقع نفوذهم، بل وبدا بوضوح أن الجمهور هو الذي " قاد " خطوات القادة إلى قمة عربية، اعتُبرت أول خطوة رسمية منظورة تحدت بمجرد انعقادها الاعتراضَ الأمريكي المعروف عليها أو على الالتقاء على موقف عربي مشترك بأي شكل واي مستوى، كذلك فقد بدا أن وعي هذا الجمهور "الغاضب" بلغ مستوى عاليا، منع من تحويل وجهة الاحتجاجات بصورة تثير خطر نشوب معارك داخلية، رغم كثير من الاستفزازات، ولو

نشبت لسببت فتنة خطيرة، تخدم العدو، ولا تخدم القضية المشتركة قطعا.

قد يكون شذوذ مواقف تلك القلة المحدودة عددا، ناجما عن مكاسب أو مطامع مادية ما، أو عن ارتباطات مصلحية خارجية ما، أو قد يكون نتيجة وصول التغريب بكثير من أفرادها درجة قتلت فيهم الهوية الذاتية، وحياة الوجدان، أو ربما كانت الأسباب كامنة في العجز عن رؤية منهجية محضة للحقائق الجديدة في الواقع الدولي والواقع الشعبي للتعامل معها كما هي؛ على أن مثل هذا الشذوذ يؤكد القاعدة ولا ينفيها، وهو شذوذ ماضٍ إلى الزوال لا محالة، آجلا أو عاجلا، فلا ينبغي الالتفات كثيرا إلى وجود مَن ينطلق من موقف شاذ فيعارض العمل على مقاطعة عدو يرتكب جرائمه المتواصلة جهارا، ويهدد بمجرد استمرار وجوده الباطل العدواني التوسعي، الدول القريبة من الأرض المباركة والأبعد عنها على السواء، إنما ينبغي مواصلة الجهود المبذولة على طريق ترسخ**ها** كمنهج ومخططات وتطبيقات مدروسة.

حصيلة "الانفتاح" على العدو

لقد بدأ فتح ثغرات "الانفتاح" المشؤوم على الكيان الغاصب بفلسطين، قبل قمة كامب ديفيد الأولى عام ١٩٧٨م، والتي كانت الاتفاقات المنبثقة عنها هي المنعطف الرئيسي الأكبر لتبدأ معاول التنازلات في هدم المقاطعة العربية آنذاك، وبالتالي لفك **طوق** العزلة **المحيطة ب**الكيان اليهودي الغاصب، وكان جواب "حمائم السلام وصقوره" في ذلك الكيان، على تلك المرحلة الأولى، هو اجتياح جنوب لبنان وما رافقه من مذابح، دون رد فعل عربي، وبالتالي بصورة استعراضية صارخة لمدى "سقوط" النظام الأمني العربي المشترك.

ثم كان المنعطف الرئيسي الثاني في مؤتمر مدريد فهدمت معاول المصالحات ما سبق الوصول إليه من عزلة طوقت الكيان اليهودي الغاصب، فجاء الجواب على تلك المرحلة الثانية في تحرك إسرائيلي دولي، حقق السبق على سائر الدول العربية والإسلامية، في مد " نفوذه " - ليس في الغرب أو الشرق - بل في قلب دول إسلامية شقيقة أخرى.

ثم هدمت معاول أوسلو مع المنعطف الرئيسي الثالث في تلك المسيرة المنحرفة، البقية الباقية من بعض التنسيق بين الأطراف العربية، والبقية الباقية من "أسباب" المقاطعة، فكان الجواب على المرحلة الثالثة أن تمكن المشروع الصهيوني من اختراق الجسم العربي نفسه، جغرافيا ما بين موريتانيا وعُمان، وموضوعيا ما بين الاقتصاد والثقافة، وبشريا ما بين التطبيع والتركيع، والغضب المكبوت.

وكم قال من قال إن إلغاء المقاطعة وربط المصالح، سيؤدي إلى اندماج ذلك العدو الهمجي في الوسط "العربي" حوله، وعلى من قال ذلك أن يتأمل في الحصيلة.

ما الذي تحقق عبر تلك المراحل المتتابعة وما رافقها من حملات تضليل واسعة النطاق عن عدم جدوى المقاطعة، ثم الممارسات العملية لتمزيقها، بل وأكثر من ذلك ما وصل إليه أدعياء السلام الموهوم وجنود ما يوصف بالتطبيع، من ممارسات تجاه "أهلهم أو أهل بلادهم" كبديل عن العدو، وتضمن ألوان الحصار الفكري والإعلامي والثقافي،

وألوان المقاطعة والمواجهة ضد كل من استمر على التمسك بثوابت "مقاطعة العدو" كما كانت، ناهيك عمن سعى للتحرك الشعبي على الأقل والتوعية بمخاطر المعاول الماضية على هدمها؟
ما الذي أنجزته سائر ألوان الانفتاح السياسي والأمني والتجاري والمالي والديبلوماسي، إلى آخره، تجاه حكومات العمل والليكود، أي من حمائم "تهشيم العظام" الباسمة في كل لقاء على اتفاق جديد، إلى صقور، لا نجد فيهم وصفا يميزهم عن تلك الحمائم سوى التكشير بدلا من الابتسام أثناء أعمال التهويد والتشريد والإجرام؟!

لقد كانت الحصيلة:
١- قطع فسيفساء على الأرض في الضفة والقطاع، لا تعادل عُشر مساحة أرض فلسطين التاريخية، ولم يتحقق فيها تحرير ولا سيادة ولا مجرد القدرة حتى على تسيير أمور البلديات فقط، وتتكرر إعادة احتلالها ما بين ليلة وأخرى..
٢- محطات "مذبحة مصالحة أوسلو السياسية" للانتفاضة الأولى وأبطالها ومنظماتها سجنا واعتقالا واغتيالات وتعقبا وحصارا على الأرض..
٣- متابعة مسلسل المذابح " البشرية "من دير ياسين حتى صبرا وشاتيلا.. بمذبحة قانا.. كما تشهد جنين وأخواتها
٤- متابعة مسلسل التهويد على الأرض من قبل قيام مستعمرة تل أبيب إلى ما يجري حاليا جنبا إلى جنب مع المذابح البشرية والتواطؤ الدولي والتبعيات العربية للقوى الأجنبية.

ولكن **ظهر في** الحصيلة أيضا غضب شعبي مكبوت قد انفجر ولن يمكن للعاملين على خنقه أن يكبتوه أو أن يعيدوا عجلة التاريخ بضع سنوات، لتعاد الكرّة بكل ما كان فيها من هوان، وما كان فيها أيضا من تضحيات كبرى تم الانحراف بحصيلتها وكانت توازي على المستوى العربي ما **لا يزال** يجري تقديمه من تضحيات، تثير أعمق الألم وأشد الأسى أيضا، إنما قد يخفف من وقعها في النفوس قليلا أنها في الطريق الصحيح نحو التحرر والسيادة وتقرير المصير، دون تزييف ولا مسخ للحقوق الشرعية والأهداف العزيزة الأصيلة.

رغم "الدموية" المرافقة للحصيلة الهزيلة، يوجد من لا يزال متمسكا بمعارضة المقاطعة، ويزعم أنه صاحب منطق منهجي وسياسة حكيمة، **قد** استوعب عالمنا المعاصر فبلغ مستوى حضاريا راقيا يتناقض مع الحروب، ويبدو أنّه لا يرى في الشاشان وأخواتها أو كشمير أو أفغانستان حربا، ولا سمع عن حروب البلقان خبرا، بل ولا يعلم شيئا عن إيرلندا الشمالية والباسك والوجود الأمريكي في كوريا والبريطاني في جبل طارق وجرانادا وسواهما **والإسباني** في سبته ومليله وغيرها، ولهذا فهو يصر على سلام قائم على "التطبيع" و**هذا** تهور بعيد المدى بمقاييس "السياسة الواقعية"، شريطة أن نفهم ما تعنيه الكلمة كما يمارسها العالم من حولنا، وليس كما جعل منها أدعياء "الواقعية" في بلادنا، سياسة التراجع بعد التراجع والتسليم بعد التسليم، أمام واقع متغير يوميا.
لم يعد يمكن التضليل؛ فمن بقيت الغشاوة على عينيه، يمكن أن يتلمس بيديه دماء الضحايا وأن يسمع بأذنيه عبر وسائل الاتصالات الحديثة ما تريده الكثرة الكاثرة من أهل بلاده ما بين الرباط وجاكرتا، ولم يعد خافيا على أحد

أن النتيجة الثابتة الأولى من تجارب مختلف مراحل الصراع الماضية، هي عينها التي يمكن استخلاصها من سنن التاريخ القديم والحديث ومن دروسه درسا بعد آخر:

إن المسيرة ال**صهيون**ية الدموية ستمضي نحو مزيد من الاغتصاب والتهويد، حربا وسلما، ومزيد من العدوان والمذابح، في ظل الحرب وفي ظل السلام، ومزيد من الهيمنة والتوسع، سواء عُقدت اتفاقات ومعاهدات أم لم تعقد، ولن تتحول عن طريقها الدموي هذا، إلا بمقدار ما تواجه رادعا يردعها ويردع القوة الأمريكية من ورائها.

شروط أولية لممارسة المقاطعة

ليس المطلوب ممارسة مقاطعة هوجاء شاملة تجعلنا "نعيش في عزلة دولية" كما يزعم الزاعمون، ولم يطلب ذلك جمهور المتظاهرين ولا مَن يوصف بالمثقفين الواعين، ولكن المطلوب قطعا هو ألا يستمر عيشنا على "هامش الأسرة الدولية" وتحت أقدام المصالح والمطامع الدولية وتحت رحمة أصوات انتخابات الرئاسة الأمريكية.

الحد الأدنى من المطلوب والمفروض على مستوى الدول العربية –على الدوام.. وليس أثناء القمة أو المؤتمرات وصياغة البيانات- وكذلك الحدّ الأدنى المطلوب والمفروض على مستوى القمة الإسلامية، ومن بعدها على مستوى الحكومات، منفردة ومجتمعة، والمطلوب على مختلف المستويات الرسمية والشعبية، هو اتخاذ خطوات أولى مرئية، ومواقف وإجراءات عملية، في اتجاه يتضح من خلاله للأمة ويتضح للعالم، أن المصالح الأمريكية في بلادنا، ليست أغلى علينا من مصالحنا الذاتية، وليست أهم لدى الحكام من مصالح الحكام أنفسهم ومن نوعية علاقاتهم مع شعوب بلادهم العربية والإسلامية، فضلا عن أنها على جميع الأحوال ليست أهم من الأرض المباركة، ولا من المقدسات ومن الدماء والجراح والآلام، ومن أرواح الشهداء الأطفال الأبطال والرجال الأبطال.

ولا يعني المضي على درب "المقاطعة" بفعاليات وخطوات مدروسة، وقف كل شكل من أشكال الاتصال والحوار مع القوى القائمة في عالمنا المعاصر، أو الامتناع عن توظيف كل وسيلة أخرى مناسبة من وسائل العمل على تحصيل الحقوق المشروعة -دون مسخها وتزييفها- أمّا الذين يرفضون وسيلة "المقاطعة" ابتداء، منفردة وإلى جانب سواها من الوسائل، وبمزاعم لا تصمد طويلا ولا قصيرا عند النظرة المنهجية فيها، مثل ادعاءات استحالة تطبيقها أو الترويج لعدم جدواها أو الزعم بتناقضها مع الأعراف الدولية.. أو ما شابه ذلك من التبريرات المخادعة، فإنّما هم يسدّون –من حيث يريدون أو لا يريدون- سبل البحث عن أي وسيلة فعالة -وليس وسيلة المقاطعة فقط- لإثبات وجودنا أصلا، وكذلك للعمل على تحقيق أهدافنا المشروعة تجاه القوة المعادية، اليهودية والأمريكية إقليميا وعالميا.

لا يفيد الاستغراق طويلا في جدال عقيم حول تلك الحجج الواهية أو حول دوافع أصحابها وظروف تحركاتهم المختلفة، إنما يفيد إسقاطها عمليا على أرض الواقع التطبيقي للمقاطعة، وذاك ما يتطلب توفير مقدمات وشروط أولية، كما يستدعي في المقاطعة المطروحة "شعبيا" حتى الآن:

١- أن نتعامل مع هذه الوسيلة تجاه السياسة الأمريكية، كالتعامل مع أي وسيلة أخرى، فليس الحديث عنها من المحرّمات، كما يصوّره المتغربون والمتأمركون، تزييفا وخدمة للمصالح والمطامع الأمريكية بلغت مستوى الخنوع التام، أي مهما كان الثمن المدفوع على حساب المقدسات والأوطان والشعوب.

٢- أن نتعامل مع وسيلة المقاطعة كحق مشروع بمختلف المقاييس، بدلا من تصويرها أو الإيحاء بأنها نوع من التحدي أو من المخالفات الصارخة للشرعية الدولية، فمثل هذه الأقوال ضرب من التضليل في مرحلة لم يعد التضليل يجدي فيها، وإن كان القانون الدولي يحظر شيئا فإنما يحظر ممارسات أخرى نعايشها في الوقت الحاضر، من جانب جهات دولية، كبيرة وصغيرة، تستخدم لغة المقاطعة لتحقيق أهداف غير مشروعة، من قبيل الهيمنة خارج الحدود الوطنية، وفرض العولمة أو الأمركة، وإلحاق الضرر المباشر بأطراف آخرين لا يصلون لا بإمكاناتهم ولا بأضرارهم إلى من يمارسون تلك المقاطعات، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية.

٣- وأن نتعامل مع وسيلة المقاطعة كذلك باعتبارها وسيلة من وسائل تحقيق التقدم وهو ما يتطلب بذلك جهود خاصة مرافقة للمقاطعة، ولكن لا ينبغي تصويرها **وكأنها ت**عرقل مسيرة "التقدم"، المتعثرة كما هو معروف لأسباب أخرى عديدة لا علاقة لها بالمقاطعة أو "الانفتاح".

لا تنتهي قائمة الملاحظات والأمثلة، والمهم عموما عدم الانسياق وراء أصحاب أغراض ما، ممن يحاولون تصوير ممارسة العرب والمسلمين للمقاطعة ت**ض**عهم في موقع استثنائي عالميا، وشاذ على مستوى الروح السائدة في المعاملات الدولية، أو في إطار التطورات الجارية تحت عنوان العولمة.

إنّ الردّ الحاسم على تلك المزاعم **ج**ميعا، هو حصر الحديث في السؤال عن مشروعية الهدف من "وسيلة المقاطعة"، وشتان بين مقاطعات تؤدي إلى التجويع والقتل، وأخرى تستهدف التحرير المشروع ووقف القتل والإجرام.

سيف ذو حدين؟

وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية **أو فرنسا أو سواهما** مستهدفة أكثر من سواها بالدعوات الشعبية العارمة للمقاطعة، **فأدنى** الرد**ود** على **المعترضين** هو الإشارة إلى مبدأ "المعاملة بالمثل" الثابت في القانون الدولي. فقد "عشعش" أسلوب المقاطعة في **معظم الدول الغربية إن لم نقل جميعها**، بل "وعشعش" في الأجهزة **وال**أدمغة وأساليب **ال**حديث **المتعجرف**، وبلغ درجة صارخة **ومن الأمثلة** رفض "هيلاري كلينتون" وهي مرشحة لمنصب الحاكم العام في نيويورك ما وصل إلى صندوق حملتها الانتخابية من تبرعات مالية "هادفة" من جانب منظمات إسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية، قائلة بكل وضوح إن السبب هو مواقف تلك المنظمات ضد "إسرائيل"، أي دفاعها عن الحق في قضية فلسطين، أو رفض عمدة نيويورك التبرع الذي أراد الأمير السعودي طلال **"السخيّ"** تقديمه لضحايا التفجيرات.

إن الجانب الحاسم في طرح مسألة المقاطعة، لا يرتبط بمشروعيتها أو تلاؤمها مع العصر وما شابه ذلك، بل يكمن في سؤال مبدئي عن الهدف المطلوب منها، لتوظيفها في إطار تحرك أوسع نطاقا نحو بلوغ الأهداف المطلوبة جميعا، وليس مجرد الأهداف المرحلية المرتبطة بوسائل معينة كالمقاطعة، ومن هنا يجب التساؤل عن "الجدوى" العملية لها، بدلا من التساؤل بأسلوب "التشكيك" من جدواها. ومن هنا أيضا، ومن أجل العمل على تنظيم الخطوات التطبيقية الكفيلة بتحقيق المقاطعة وتوظيف نتائجها، يجب التساؤل عن الإمكانات المتوافرة لممارستها، وأين تُمارس، وكيف تُمارس، وما الذي يجب أن يرافقها من خطوات تخفف الأعباء المرتبطة بها، ومن إجراءات

احتياطية لمواجهة احتمالات ردود الفعل التي تثيرها.

لقد مضت فئات شعبية كثيرة على طريق الدعوة إلى المقاطعة، وحتى ممارستها، في نطاق ظاهرة عشوائية في البداية لأنها تفجّرت بصورة عفوية تمثل إرادة الأمة المكبوتة منذ زمن طويل، وتمثل رد الفعل الغاضب تجاه عدو دموي، وتجاه تخاذل متواصل حتى عن صنع اليسير القريب والممكن، **ولتتحول** تلك الظاهرة العشوائية المخلصة المتفجرة إلى تحرك جماعي هادف، **بات ضروريا** أن تتواصل الجهود التي بدأت في هذا الاتجاه، على مستوى الدراسة والتخطيط والترشيد والتوجيه والمتابعة والتقويم والتطوير.. وباعتبار ذلك مهمة دائمة وليس كأمر طارئ يكتمل في مؤتمر ما أو عبر بيان ما.

ومن المنطلقات الأساسية:

١- صحيح أن المقاطعة سيف ذو حدين كما يقال، ولكن الأضرار المتفاقمة من جراء "عدم المقاطعة" باتت أشد وأوسع نطاقا على المدى القريب والبعيد، من سائر ما يمكن أن تسببه المقاطعة من أضرار.

٢- المطلوب مقاطعة شاملة تجاه الكيان اليهودي الغاصب، لا تترك على المستوى الشعبي ثغرة من الثغرات، وفي الوقت نفسه لا ينبغي أن تتوقف المطالب المشروعة الملحة لممارسة المقاطعة الشاملة المماثلة على المستوى الرسمي، حتى تتحقق الاستجابة بالشكل الكافي وبالمستوى المطلوب والمفروض.

٣- ليس المطروح فيما يتعدى ذلك، هو التحول بين ليلة وضحاها مما نعرف بوجوده من علاقات قائمة على مختلف المستويات، وبمختلف الصور، المقبولة وغير المقبولة، إلى سلوك طريق المقاطعة بصورة شاملة، ولكن المطلوب على الفور، هو التحرك بصورة تصعيدية، **مع** خطوات أخرى، مكملة وضرورية للتعويض عن النقص حيث يمكن التعويض، والاستغناء ببدائل أخرى حيث يمكن إيجاد البدائل.

٤- لا بدّ في كل خطوة من إجراءات عملية، **تمنع قدر الإمكان** أضرارا غير مشروعة ولا مطلوبة لأي فئة من الفئات داخل بلادنا العربية والإسلامية، على مستوى العاملين في قطاعات ما طلبا للرزق دون ما يكفي من الوعي بالنتائج، أو حتى المتورطين في استثمارات مشتركة مع جهات أجنبية معادية طمعا في مكاسب ما يمكن تحقيقها في الأصل دون ذلك التورط، فضلا عن المعتادين إلى درجة شبيهة بالإدمان على سلع معينة، فهم في حاجة إلى "الشفاء من الإدمان" لا الاستعداء أو إثارة أزمة إضافية بدلا من تخليصهم ممّا هم فيه.

يجب أن يسقط على المستوى الرسمي كما سقط على مستوى الشعوب، ذلك الحاجز الوهمي الخطير على صناعة القرار والذي جعل من الحديث عن أي إجراء يستهدف القوى الخارجية أمرا محظورا مهما بلغ عداؤها السافر لقضايانا المصيرية ومقدساتنا وأوطاننا ناهيك عن أرواحنا.

- ٢ -

المقاطعة المفروضة

بين المذابح والمصالح وبين تضخيم "العجز" وإهمال الممكن

تحليل نشر في مجلة المجتمع يوم ١٤ / ١١ / ٢٠٠٠م

ليس المطلوب "العيش في عزلة دولية" كما تساءل أحد المسؤولين مستنكرا المطالب المنتشرة في كل مكان بمقاطعة الكيان الإسرائيلي والولايات المتحدة الأمريكية، إنما المطلوب والمفروض، وهو أيضا الممكن كحد أدنى في المرحلة الراهنة، وَقفُ المضي على طريق منحرفة، تفاقم خطرها عاما بعد عام، وعقدا بعد عقد، ونكبة بعد نكبة، واتفاقية بعد اتفاقية. بالمقابل أثبتت الانتفاضة بعد الانتفاضة، أن تلك الطريق المنحرفة في "انفتاحها" على عدو دموي غاصب، تطعن مع كل خطوة من خطواتها، الإرادة الشعبية في النحر والظهر، في فلسطين، وخارج فلسطين على امتداد الأرض حيثما وجد المسلمون، وحيثما وجد عرب أدركوا بمختلف فئاتهم، مسلمين عقيدة وغير مسلمين، وملتزمين تطبيقا وغير ملتزمين، أن متابعة السير على تلك الطريق المنحرفة تعني الانتحار سياسيا وحضاريا وبشريا.

المد الجماهيري

لقد تواصلت مطالب المقاطعة على ألسنة مختلف الفئات الشعبية من علماء ودعاة ومفكرين وإعلاميين، ووصلت إلى الفنانين وسواهم، وهدرت بها حناجر المصلين في المساجد والطلبة في الجامعات والمدارس، ومن لم تمنع السلطات وصولهم من عامة جماهير الأمة إلى الشوارع، كما حفلت بتلك الدعوة البيانات والرسائل عبر البريد الإلكتروني والمواقع الشبكية، من أقصى الأرض إلى أقصاها؛ فلا نكاد نرى استثناء من هذا المد الجماهيري سوى قلة من أصحاب اتجاهات عتيقة، تثير العجب وهي تعضّ بالنواجذ على مواقف شاذة، لا قيمة ذاتية لها، لولا أن أصحابها أو فريقا من أصحابها، ما زالوا يسيطرون على كثير من مواقع النفوذ، ومن إمكانات التأثير على صناعة القرار الرسمي، لأسباب تاريخية قريبة، قد اضمحل جلها فانحسر تأثيرها جماهيريا، وستضمحل بقاياها مع من يتشبثون بها، بعد أن خسروا سائر إمكانات التأثير الفعال على صناعة القرار الشعبي، فتجاوزتهم الشعوب وتجاوزت مواقع نفوذهم، بل وبدا بوضوح أن الجمهور هو الذي " قاد " خطوات القادة إلى قمة عربية، اعتُبرت أول خطوة رسمية منظورة تحدت بمجرد انعقادها الاعتراضَ الأمريكي المعروف عليها أو على الالتقاء على موقف عربي مشترك بأي شكل واي مستوى، كذلك فقد بدا أن وعي هذا الجمهور "الغاضب" بلغ مستوى عاليا، منع من تحويل وجهة الاحتجاجات بصورة تثير خطر نشوب معارك داخلية، رغم كثير من الاستفزازات، ولو نشبت لسببت فتنة خطيرة، تخدم العدو، ولا تخدم القضية المشتركة قطعا.

قد يكون شذوذ مواقف تلك القلة المحدودة عددا، ناجما عن مكاسب أو مطامع مادية ما، أو عن ارتباطات مصلحية خارجية ما، أو قد يكون نتيجة وصول التغريب بكثير من أفرادها درجة قتلت فيهم الهوية الذاتية، وحياة الوجدان، أو ربما كانت الأسباب كامنة في العجز عن رؤية منهجية محضة للحقائق الجديدة في الواقع الدولي والواقع الشعبي للتعامل معها كما هي؛ على أن مثل هذا الشذوذ يؤكد القاعدة ولا ينفيها، وهو شذوذ ماضٍ إلى الزوال لا محالة، آجلا أو عاجلا، فلا ينبغي الالتفات كثيرا إلى وجود مَن ينطلق من موقف شاذ فيعارض العمل على مقاطعة عدو

يرتكب جرائمه المتواصلة جهارا، ويهدد بمجرد استمرار وجوده الباطل العدواني التوسعي، الدول القريبة من الأرض المباركة والأبعد عنها على السواء، إنما ينبغي مواصلة الجهود المبذولة على طريق ترسخ**ها** كمنهج ومخططات وتطبيقات مدروسة.

حصيلة "الانفتاح" على العدو

لقد بدأ فتح ثغرات "الانفتاح" المشؤوم على الكيان الغاصب بفلسطين، قبل قمة كامب ديفيد الأولى عام ١٩٧٨م، والتي كانت الاتفاقات المنبثقة عنها هي المنعطف الرئيسي الأكبر لتبدأ معاول التنازلات في هدم المقاطعة العربية آنذاك، وبالتالي لفك **طوق** العزلة **المحيطة ب**الكيان اليهودي الغاصب، وكان جواب "حمائم السلام وصقوره" في ذلك الكيان، على تلك المرحلة الأولى، هو اجتياح جنوب لبنان وما رافقه من مذابح، دون رد فعل عربي، وبالتالي بصورة استعراضية صارخة لمدى "سقوط" النظام الأمني العربي المشترك.

ثم كان المنعطف الرئيسي الثاني في مؤتمر مدريد فهدمت معاول المصالحات ما سبق الوصول إليه من عزلة طوقت الكيان اليهودي الغاصب، فجاء الجواب على تلك المرحلة الثانية في تحرك إسرائيلي دولي، حقق السبق على سائر الدول العربية والإسلامية، في مد " نفوذه " **-** ليس في الغرب أو الشرق - بل في قلب دول إسلامية شقيقة أخرى.

ثم هدمت معاول أوسلو مع المنعطف الرئيسي الثالث في تلك المسيرة المنحرفة، البقية الباقية من بعض التنسيق بين الأطراف العربية، والبقية الباقية من "أسباب" المقاطعة، فكان الجواب على المرحلة الثالثة أن تمكن المشروع الصهيوني من اختراق الجسم العربي نفسه، جغرافيا ما بين موريتانيا وعُمان، وموضوعيا ما بين الاقتصاد والثقافة، وبشريا ما بين التطبيع والتركيع، والغضب المكبوت.

وكم قال من قال إن إلغاء المقاطعة وربط المصالح، سيؤدي إلى اندماج ذلك العدو الهمجي في الوسط "العربي" حوله، وعلى من قال ذلك أن يتأمل في الحصيلة.

ما الذي تحقق عبر تلك المراحل المتتابعة وما رافقها من حملات تضليل واسعة النطاق عن عدم جدوى المقاطعة، ثم الممارسات العملية لتمزيقها، بل وأكثر من ذلك ما وصل إليه أدعياء السلام الموهوم وجنود ما يوصف بالتطبيع، من ممارسات تجاه "أهلهم أو أهل بلادهم" كبديل عن العدو، وتضمن ألوان الحصار الفكري والإعلامي والثقافي، وألوان المقاطعة والمواجهة ضد كل من استمر على التمسك بثوابت "مقاطعة العدو" كما كانت، ناهيك عمن سعى للتحرك الشعبي على الأقل والتوعية بمخاطر المعاول الماضية على هدمها؟

ما الذي أنجزته سائر ألوان الانفتاح السياسي والأمني والتجاري والمالي والديبلوماسي، إلى آخره، تجاه حكومات العمل والليكود، أي من حمائم "تهشيم العظام" الباسمة في كل لقاء على اتفاق جديد، إلى صقور، لا نجد فيهم وصفا يميزهم عن تلك الحمائم سوى التكشير بدلا من الابتسام أثناء أعمال التهويد والتشريد والإجرام؟!

لقد كانت الحصيلة:

١- قطع فسيفساء على الأرض في الضفة والقطاع، لا تعادل عُشر مساحة أرض فلسطين التاريخية، ولم يتحقق فيها تحرير ولا سيادة ولا مجرد القدرة حتى على تسيير أمور البلديات فقط، وتتكرر إعادة احتلالها ما بين ليلة وأخرى..

٢- محطات "مذبحة مصالحة أوسلو السياسية" للانتفاضة الأولى وأبطالها ومنظماتها سجنا واعتقالا واغتيالات وتعقبا وحصارا على الأرض..

٣- متابعة مسلسل المذابح " البشرية "من دير ياسين حتى صبرا وشاتيلا.. بمذبحة قانا.. كما تشهد جنين وأخواتها

٤- متابعة مسلسل التهويد على الأرض من قبل قيام مستعمرة تل أبيب إلى ما يجري حاليا جنبا إلى جنب مع المذابح البشرية والتواطؤ الدولي والتبعيات العربية للقوى الأجنبية.

ولكن **ظهر في** الحصيلة أيضا غضب شعبي مكبوت قد انفجر ولن يمكن للعاملين على خنقه أن يكبتوه أو أن يعيدوا عجلة التاريخ بضع سنوات، لتعاد الكرّة بكل ما كان فيها من هوان، وما كان فيها أيضا من تضحيات كبرى تم الانحراف بحصيلتها وكانت توازي على المستوى العربي ما **لا يزال** يجري تقديمه من تضحيات، تثير أعمق الألم وأشد الأسى أيضا، إنما قد يخفف من وقعها في النفوس قليلا أنها في الطريق الصحيح نحو التحرر والسيادة وتقرير المصير، دون تزييف ولا مسخ للحقوق الشرعية والأهداف العزيزة الأصيلة.

رغم "الدموية" المرافقة للحصيلة الهزيلة، يوجد من لا يزال متمسكا بمعارضة المقاطعة، ويزعم أنه صاحب منطق منهجي وسياسة حكيمة، **قد** استوعب عالمنا المعاصر فبلغ مستوى حضاريا راقيا يتناقض مع الحروب، ويبدو أنّه لا يرى في الشاشان وأخواتها أو كشمير أو أفغانستان حربا، ولا سمع عن حروب البلقان خبرا، بل ولا يعلم شيئا عن إيرلندا الشمالية والباسك والوجود الأمريكي في كوريا والبريطاني في جبل طارق وجرانادا وسواهما **والإسباني** في سبته ومليله وغيرها، ولهذا فهو يصر على سلام قائم على "التطبيع" و**هذا** تهور بعيد المدى بمقاييس "السياسة الواقعية"، شريطة أن نفهم ما تعنيه الكلمة كما يمارسها العالم من حولنا، وليس كما جعل منها أدعياء "الواقعية" في بلادنا، سياسة التراجع بعد التراجع والتسليم بعد التسليم، أمام واقع متغير يوميا.

لم يعد يمكن التضليل؛ فمن بقيت الغشاوة على عينيه، يمكن أن يتلمس بيديه دماء الضحايا وأن يسمع بأذنيه عبر وسائل الاتصالات الحديثة ما تريده الكثرة الكاثرة من أهل بلاده ما بين الرباط وجاكرتا، ولم يعد خافيا على أحد أن النتيجة الثابتة الأولى من تجارب مختلف مراحل الصراع الماضية، هي عينها التي يمكن استخلاصها من سنن التاريخ القديم والحديث ومن دروسه درسا بعد آخر:

إن المسيرة ال**صهيون**ية الدموية ستمضي نحو مزيد من الاغتصاب والتهويد، حربا وسلما، ومزيد من العدوان والمذابح، في ظل الحرب وفي ظل السلام، ومزيد من الهيمنة والتوسع، سواء عُقدت اتفاقات ومعاهدات أم لم تعقد، ولن تتحول عن طريقها الدموي هذا، إلا بمقدار ما تواجه رادعا يردعها ويردع القوة الأمريكية من ورائها.

شروط أولية لممارسة المقاطعة

ليس المطلوب ممارسة مقاطعة هوجاء شاملة تجعلنا "نعيش في عزلة دولية" كما يزعم الزاعمون، ولم يطلب ذلك جمهور المتظاهرين ولا مَن يوصف بالمثقفين الواعين، ولكن المطلوب قطعا هو ألا يستمر عيشنا على "هامش الأسرة الدولية" وتحت أقدام المصالح والمطامع الدولية وتحت رحمة أصوات انتخابات الرئاسة الأمريكية.

الحد الأدنى من المطلوب والمفروض على مستوى الدول العربية –على الدوام.. وليس أثناء القمة أو المؤتمرات وصياغة البيانات- وكذلك الحدّ الأدنى المطلوب والمفروض على مستوى القمة الإسلامية، ومن بعدها على مستوى الحكومات، منفردة ومجتمعة، والمطلوب على مختلف المستويات الرسمية والشعبية، هو اتخاذ خطوات أولى مرئية، ومواقف وإجراءات عملية، في اتجاه يتضح من خلاله للأمة ويتضح للعالم، أن المصالح الأمريكية في بلادنا، ليست أغلى علينا من مصالحنا الذاتية، وليست أهم لدى الحكام من مصالح الحكام أنفسهم ومن نوعية علاقاتهم مع شعوب بلادهم العربية والإسلامية، فضلا عن أنها على جميع الأحوال ليست أهم من الأرض المباركة، ولا من المقدسات ومن الدماء والجراح والآلام، ومن أرواح الشهداء الأطفال الأبطال والرجال الأبطال.

ولا يعني المضي على درب "المقاطعة" بفعاليات وخطوات مدروسة، وقف كل شكل من أشكال الاتصال والحوار مع القوى القائمة في عالمنا المعاصر، أو الامتناع عن توظيف كل وسيلة أخرى مناسبة من وسائل العمل على تحصيل الحقوق المشروعة -دون مسخها وتزييفها- أمّا الذين يرفضون وسيلة "المقاطعة" ابتداء، منفردة وإلى جانب سواها من الوسائل، وبمزاعم لا تصمد طويلا ولا قصيرا عند النظرة المنهجية فيها، مثل ادعاءات استحالة تطبيقها أو الترويج لعدم جدواها أو الزعم بتناقضها مع الأعراف الدولية.. أو ما شابه ذلك من التبريرات المخادعة، فإنّما هم يسدّون –من حيث يريدون أو لا يريدون- سبل البحث عن أي وسيلة فعالة -وليس وسيلة المقاطعة فقط- لإثبات وجودنا أصلا، وكذلك للعمل على تحقيق أهدافنا المشروعة تجاه القوة المعادية، اليهودية والأمريكية إقليميا وعالميا.

لا يفيد الاستغراق طويلا في جدال عقيم حول تلك الحجج الواهية أو حول دوافع أصحابها وظروف تحركاتهم المختلفة، إنما يفيد إسقاطها عمليا على أرض الواقع التطبيقي للمقاطعة، وذاك ما يتطلب توفير مقدمات وشروط أولية، كما يستدعي في المقاطعة المطروحة "شعبيا" حتى الآن:

١- أن نتعامل مع هذه الوسيلة تجاه السياسة الأمريكية، كالتعامل مع أي وسيلة أخرى، فليس الحديث عنها من المحرّمات، كما يصوّره المتغربون والمتأمركون، تزييفا وخدمة للمصالح والمطامع الأمريكية بلغت مستوى الخنوع التام، أي مهما كان الثمن المدفوع على حساب المقدسات والأوطان والشعوب.

٢- أن نتعامل مع وسيلة المقاطعة كحق مشروع بمختلف المقاييس، بدلا من تصويرها أو الإيحاء بأنها نوع من التحدي أو من المخالفات الصارخة للشرعية الدولية، فمثل هذه الأقوال ضرب من التضليل في مرحلة لم يعد التضليل يجدي فيها، وإن كان القانون الدولي يحظر شيئا فإنما يحظر ممارسات أخرى نعايشها في الوقت الحاضر، من جانب جهات دولية، كبيرة وصغيرة، تستخدم لغة المقاطعة لتحقيق أهداف غير مشروعة، من قبيل الهيمنة خارج الحدود الوطنية، وفرض العولمة أو الأمركة، وإلحاق الضرر المباشر بأطراف آخرين لا يصلون لا بإمكاناتهم ولا بأضرارهم إلى من يمارسون تلك المقاطعات، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية.

٣- وأن نتعامل مع وسيلة المقاطعة كذلك باعتبارها وسيلة من وسائل تحقيق التقدم وهو ما يتطلب بذلك جهود

خاصة مرافقة للمقاطعة، ولكن لا ينبغي تصويرها **وكأنها ت**عرقل مسيرة "التقدم"، المتعثرة كما هو معروف لأسباب أخرى عديدة لا علاقة لها بالمقاطعة أو "الانفتاح".

لا تنتهي قائمة الملاحظات والأمثلة، والمهم عموما عدم الانسياق وراء أصحاب أغراض ما، ممن يحاولون تصوير ممارسة العرب والمسلمين للمقاطعة ت**ض**عهم في موقع استثنائي عالميا، وشاذ على مستوى الروح السائدة في المعاملات الدولية، أو في إطار التطورات الجارية تحت عنوان العولمة.

إنّ الردّ الحاسم على تلك المزاعم **ج**ميعا، هو حصر الحديث في السؤال عن مشروعية الهدف من "وسيلة المقاطعة"، وشتان بين مقاطعات تؤدي إلى التجويع والقتل، وأخرى تستهدف التحرير المشروع ووقف القتل والإجرام.

سيف ذو حدين؟

وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية **أو فرنسا أو سواهما** مستهدفة أكثر من سواها بالدعوات الشعبية العارمة للمقاطعة، **فأدنى** الرد**ود** على **المعترضين** هو الإشارة إلى مبدأ "المعاملة بالمثل" الثابت في القانون الدولي. فقد "عشعش" أسلوب المقاطعة في **معظم الدول الغربية إن لم نقل جميعها**، بل "وعشعش" في الأجهزة **وال**أدمغة وأساليب **ال**حديث **المتعجرف**، وبلغ درجة صارخة **ومن الأمثلة** رفض "هيلاري كلينتون" وهي مرشحة لمنصب الحاكم العام في نيويورك ما وصل إلى صندوق حملتها الانتخابية من تبرعات مالية "هادفة" من جانب منظمات إسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية، قائلة بكل وضوح إن السبب هو مواقف تلك المنظمات ضد "إسرائيل"، أي دفاعها عن الحق في قضية فلسطين، أو رفض عمدة نيويورك التبرع الذي أراد الأمير السعودي طلال **"السخيّ"** تقديمه لضحايا التفجيرات.

إن الجانب الحاسم في طرح مسألة المقاطعة، لا يرتبط بمشروعيتها أو تلاؤمها مع العصر وما شابه ذلك، بل يكمن في سؤال مبدئي عن الهدف المطلوب منها، لتوظيفها في إطار تحرك أوسع نطاقا نحو بلوغ الأهداف المطلوبة جميعا، وليس مجرد الأهداف المرحلية المرتبطة بوسائل معينة كالمقاطعة، ومن هنا يجب التساؤل عن "الجدوى" العملية لها، بدلا من التساؤل بأسلوب "التشكيك" من جدواها. ومن هنا أيضا، ومن أجل العمل على تنظيم الخطوات التطبيقية الكفيلة بتحقيق المقاطعة وتوظيف نتائجها، يجب التساؤل عن الإمكانات المتوافرة لممارستها، وأين تُمارس، وكيف تُمارس، وما الذي يجب أن يرافقها من خطوات تخفف الأعباء المرتبطة بها، ومن إجراءات احتياطية لمواجهة احتمالات ردود الفعل التي تثيرها.

لقد مضت فئات شعبية كثيرة على طريق الدعوة إلى المقاطعة، وحتى ممارستها، في نطاق ظاهرة عشوائية في البداية لأنها تفجّرت بصورة عفوية تمثل إرادة الأمة المكبوتة منذ زمن طويل، وتمثل رد الفعل الغاضب تجاه عدو دموي، وتجاه تخاذل متواصل حتى عن صنع اليسير القريب والممكن، **ول**تتحول تلك الظاهرة العشوائية المخلصة المتفجرة إلى تحرك جماعي هادف، **بات ضروريا** أن تتواصل الجهود التي بدأت في هذا الاتجاه، على مستوى الدراسة والتخطيط والترشيد والتوجيه والمتابعة والتقويم والتطوير.. وباعتبار ذلك مهمة دائمة وليس كأمر طارئ يكتمل في مؤتمر ما أو عبر بيان ما.

ومن المنطلقات الأساسية:

١- صحيح أن المقاطعة سيف ذو حدين كما يقال، ولكن الأضرار المتفاقمة من جراء "عدم المقاطعة" باتت أشد وأوسع نطاقا على المدى القريب والبعيد، من سائر ما يمكن أن تسببه المقاطعة من أضرار.

٢- المطلوب مقاطعة شاملة تجاه الكيان اليهودي الغاصب، لا تترك على المستوى الشعبي ثغرة من الثغرات، وفي الوقت نفسه لا ينبغي أن تتوقف المطالب المشروعة الملحة لممارسة المقاطعة الشاملة المماثلة على المستوى الرسمي، حتى تتحقق الاستجابة بالشكل الكافي وبالمستوى المطلوب والمفروض.

٣- ليس المطروح فيما يتعدى ذلك، هو التحول بين ليلة وضحاها مما نعرف بوجوده من علاقات قائمة على مختلف المستويات، وبمختلف الصور، المقبولة وغير المقبولة، إلى سلوك طريق المقاطعة بصورة شاملة، ولكن المطلوب على الفور، هو التحرك بصورة تصعيدية، **مع** خطوات أخرى، مكملة وضرورية للتعويض عن النقص حيث يمكن التعويض، والاستغناء ببدائل أخرى حيث يمكن إيجاد البدائل.

٤- لا بدّ في كل خطوة من إجراءات عملية، **تمنع قدر الإمكان** أضرارا غير مشروعة ولا مطلوبة لأي فئة من الفئات داخل بلادنا العربية والإسلامية، على مستوى العاملين في قطاعات ما طلبا للرزق دون ما يكفي من الوعي بالنتائج، أو حتى المتورطين في استثمارات مشتركة مع جهات أجنبية معادية طمعا في مكاسب ما يمكن تحقيقها في الأصل دون ذلك التورط، فضلا عن المعتادين إلى درجة شبيهة بالإدمان على سلع معينة، فهم في حاجة إلى "الشفاء من الإدمان" لا الاستعداء أو إثارة أزمة إضافية بدلا من تخليصهم ممّا هم فيه.

يجب أن يسقط على المستوى الرسمي كما سقط على مستوى الشعوب، ذلك الحاجز الوهمي الخطير على صناعة القرار والذي جعل من الحديث عن أي إجراء يستهدف القوى الخارجية أمرا محظورا مهما بلغ عداؤها السافر لقضايانا المصيرية ومقدساتنا وأوطاننا ناهيك عن أرواحنا.

- ٣ -

المقاطعة الشعبية درب للإصلاح ووسيلة تربيوية
درب المقاطعة يتكامل مع درب المقاومة للتحرير والنهوض معا

كانت المقاومة الفلسطينية في أوج مراحل بذلها وعطائها وتضحياتها خلال انتفاضة الأقصى وسط تجاوب شعبي كبير، على المستوى العربي والإسلامي والعالمي، عندما بدأت أصوات التشكيك والتخذيل تنتشر، جنبا إلى جنب مع ضغوط رسمية وغير رسمية، داخل الصفوف "العربية والإسلامية"، لا سيما تجاه مفعول المقاطعة الشعبية، التي رافقت الانتفاضة وحققت إنجازات مبدئية.

وصحيح أن نجاح المقاطعة الشعبية كأي عمل جماهيري كبير، رهن بأن تقوم على أساس سليم من التوجيه والتخطيط والتنظيم، ولكن التشكيك والتخذيل لا ينطلقان من ذلك، أي لاستدراك النقص، بل من منطلق بذل الجهود المشبوهة للحيلولة دون المقاومة أصلا، ودون انتشار الوعي الشعبي والتعبير عنه قدر المستطاع، وهذا ما لا ينبغي القبول به، في أي وقت وفي أي مكان وفي أي ظرف من الظروف.

يقول بعض المشككين والمخذلين، إنّ الانتفاضة في الأرض الفلسطينية لن تنتصر بالحجر وبعض العمليات المتفرقة على آلة الحرب الإجرامية الإسرائيلية. وهذا قول فيه بعض الحق ويراد به باطل، والباطل كامن في قولهم إنه لا جدوى منها إذن، وينبغي في أقصى الأحوال توظيفها كورقة من الأوراق على مائدة المفاوضات، والمفاوضات عندهم هي السبيل الوحيد للتعامل مع القضية.

ويقولون إن المقاطعة الشعبية للسلع والخدمات الأمريكية لن تؤثر على الطاقة الاقتصادية للدولة الكبرى ولن تغير سياستها في قضية فلسطين. وهذا أيضا قول فيه بعض الحق ويراد به باطل، والباطل كامن في قولهم إنه لا جدوى منها إذن، فلا يبقى سوى الاستمرار على تقبل ما استشرى واستفحل من هيمنة تلك السلع والخدمات على بيوتنا وأسواقنا وأقواتنا ومختلف مجالات معيشتنا اليومية، سيان ما تصنع السياسة الأمريكية ببلادنا وبقضايانا!

التشكيك في قفص الاتهام

في أقوال المشككين والمخذلين -وبعضهم من أصحاب المناصب الرسمية أو المقربين- ما يدين سلوكهم وأغراضهم، فالانتصار على الآلة الحربية الإسرائيلية -كما هو الحال في أي معركة تاريخية تُفرض على أمة من الأمم- يتطلب إلى جانب وسيلة من قبيل الانتفاضة الشعبية، إعدادا وجهادا، وعملا وتخطيطا، وعزما ومثابرة، وجهودا متواصلة، وبناء وتقدما، واستعدادا للتضحية وروحا معنوية عالية، فضلا عن العقيدة الحية والتصور الصحيح.

هذا معروف.. ولا يبسط أنصار الانتفاضة المباركة الأمور فيزعموا أنها -وحدها- ستدحر الهجمة الاستيطانية

الاستعمارية الصهيونية القائمة والمتنامية منذ مائة عام ونيف، ولكن لا فائدة من الحديث عن هذا المحور، فمشكلة المشككين والمخذلين ليست في تحقيق الانتصار أو عدم تحقيقه، وهم لا يصنعون شيئا من أجله، ولا يدعون إليه، ولا يتحدثون عنه، إذ لا يعتبرون أصلا أن "الانتصار على الآلة الحربية الإسرائيلية" هدف يرتبط به مستقبل القضية والمنطقة، إنما مشكلتهم في أنهم لا يريدون للانتفاضة بحد ذاتها الاستمرار، ولا يبقى في تباكيهم على ضحايا الانتفاضة حزن وألم، إنما هو التباكي على تعايش يريدونه مع الاغتصاب العدواني التوسعي، وهو الموقف المرفوض، لا سيما وأن التضحيات والخسائر كانت وما تزال متواصلة جنبا إلى جنب مع التنازلات في ظل مساعي التعايش، كما هي متواصلة في ظل المواجهة.

كذلك نجد في أقوالهم عن المقاطعة الشعبية للسلع والخدمات الأمريكية ما يدينهم إدانة مماثلة، فلا شيء يقتل الأمم ويقضي على الدول، ويمنع من النهوض والتقدم، بمقاييس السنن الاجتماعية والتاريخية جميعا، قدرَ تغييب الإنتاج الوطني وتغليب المستورَد عليه، لا سيما إذا أصبح المستورد يتحكم في أمن غذائي وأمن عسكري ويشكل عصب الوجود في البلدان المستوردة.
الجدير بالتنويه هنا ما نعلمه من أن أشد درجات الخلاف بين "الحلفاء" في نطاق العالم الغربي، هي الخلافات على ما لايزال قائما فيها من حواجز جمركية وتجارية ومن قوانين الدعم المالي لسلع وطنية، لا سيما الزراعية التي تشكل أساس "الأمن الغذائي"، وهذا رغم قوة الهياكل الاقتصادية الوطنية، فهل تلك الهياكل أحوج إلى "الحماية" من الهياكل الضعيفة اقتصاديا؟ وهل نشأت البنية الاقتصادية القوية في البلدان الصناعية الغربية إلا في ظل أشد درجات الحماية الذاتية عبر عدة قرون ماضية؟

إن مطلب تفضيل الوطني على الأجنبي من السلع والخدمات، وإيجاد البدائل المحلية عن المفتقد منها، وسد الأبواب أمام منافسة غير متكافئة في أسواق تقوم على حرية عوراء عرجاء.. هذا المطلب هو بمنزلة مقياس ثابت لمدى سلامة دعوات من يتحدث عن الوطنية وصدقه.
وإن تحقيق الحماية الوطنية هو عصب الحياة في أي سياسة اقتصادية جادة، وهذا في حالات السلم والحرب على السواء، فليس في تباكي المشككين والمخذلين على ما قد يرافق المقاطعة الشعبية من أضرار ذاتية، إلا التباكي على استثمارات أجنبية لعلها تستهويهم أو تبهرهم أو تحقق لبعضهم منافع شخصية محضة، ولا تمثل شيئا على الإطلاق عند مقارنتها بالأضرار الوطنية الكبرى التي تصيب الشعوب والبلدان على أوسع نطاق نتيجة سياسات "انفتاح" غير متوازن.
ولا ينفي ما سبق ضرورة أن يعمل المنظمون لفعاليات المقاطعة من أجل تخفيف حجم الأضرار الذاتية ما أمكن، لا سيما على صعيد العمال وعبر ترتيب الأولويات وفق أهداف مرحلية مدروسة، وكذلك من أجل التعويض عن الضروري من السلع والخدمات الأمريكية بدعم البديل الوطني والعربي والإسلامي عنها، وهذا بعض ما يعطي المقاطعة الشعبية نفسها، وجها "تربيويا" وسلوكيا ووجها إيجابيا في بناء الاقتصاد الوطني، ونحن أحوج ما نكون إلى هذا وذاك.

من حصيلة التوجيه الفاسد

إن السنوات الماضية على طريق كامب ديفيد ومدريد وأوسلو لم تكن سنوات التراجع على أرضية قضية فلسطين وحدها، ولا يمكن عزلها عن بقية قضايانا الكبرى على كل حال، إنما كانت بقدر أعظم وأخطر سنواتِ التراجع على مختلف الأصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية في المنطقة العربية خصوصا والإسلامية عموما، وذاك ما تشهد عليه الأرقام، وتؤكده مفارقات عديدة تلفت النظر، مما عايشه جيل كامل عبر عشرات السنين الماضية، وفي مقدمة تلك المفارقات على سبيل المثال دون الحصر:

١- استوردنا ونستورد، السيارات والطائرات والآلات والمنشآت، بالمليارات، وما نزال عاجزين عن توظيف تلك المليارات من أجل تكوين نواة صناعية صغيرة أو كبيرة في هذه الميادين وأمثالها، وهذا على النقيض من بلدان ومناطق أخرى في العالم، كانت قبل جيل واحد في أوضاع أسوأ من أوضاعنا آنذاك، ولم تتوافر الثروات الأرضية والطاقات البشرية والاختصاصية والمالية بقدر ما توافر ويتوافر لنا.

٢- تراجعت المحاصيل الزراعية والغذائية والصيدلانية خلال الفترة الزمنية الماضية على جيلنا هذا، من حد الكفاية الذاتية في بلادنا، ومن مستوى التصدير في بعضها، إلى مستوى ثغرات كبرى في الأمن الزراعي والغذائي والطبي في هياكلنا الاقتصادية، رغم ما يقال -وما تشهد عليه مخططات مخزونة في أدراج مكاتب جامعة الدول العربية ومنظمة مؤتمر العالم الإسلامي (منظمة التعاون الإسلامي)- بصدد مشاريع، لو تم تنفيذها لكانت كفيلة بتحقيق الكفاية الذاتية على الأقل، إن لم نقل كافية لوضع أقدامنا على سلم الرقي والتقدّم التقني والمادي.

٣- كما تبدلت -وهذا من أخطر ما كان في الحقبة الماضية- مناهجنا التعليمية والدراسية والإعلامية والتثقيفية، وتبدلت عبرها لغة الخطاب السياسي والإعلامي والفكري في بلادنا -إلا قليلا- تبدلا نشر في بلادنا سائر المفردات التي أرادها "عدو" إقليمي يريد منا "تطبيع" علاقات شاذة تتعايش مع اغتصابه الباطل لأرضنا، والتي أرادها "عدو" دولي يريد منا الحرص على علاقات "ودية" تتعايش مع انحيازه ضدنا ومع هيمنته على صناعة القرار في بلادنا ولقضايانا المصيرية.

لقد تحول الاستعمار الاستيطاني الصهيوني لجزء من أرضنا عبر مسيرة كامب ديفيد ومدريد وأوسلو إلى استعمار استيطاني صهيوني-أمريكي لإرادتنا، وتحولت دروب "التسوية" معه إلى "مصانع" لإنتاج أفكارنا وأحاسيسنا وأذواقنا..

"غسيل الدماغ الجماعي"

كان من إنتاج الحقبة الماضية:

١- بات وجود "سفارة" للعدو في عواصمنا هدفا معلنا.. وهو يغتصب ويقتل ويتوسع ويدمر.

٢- بات الفيلم الأمريكي -كمثال- أوسع انتشارا في كثير من بيوتنا من برامج عن تاريخ الأرض المباركة، وفتحنا فضائياتنا أمام ما هب ودب من مستورَد غث، فضلا عما "أنتجه" أهل التطبيع السلمي والتسليم غير الطبيعي،

بينما فرضنا الحصار (بل السجن وحتى الإعدام) على الدعوة والدعاة إلى ديننا ونهضتنا الإسلامية في معظم بلادنا.

٣- انتشرت مكاتب المخابرات الأمريكية رسميا في بعض مدننا بينما شُرد كثير من المخلصين عنها.

٤- بات الخبراء والمستشارون يحكمون ويتحكمون في مشاريع تطوير مجتمعاتنا وسببا من أسباب هجرة الأدمغة عن أوطاننا.

٥- بات من "المسلمات المزورة" في إعلاناتنا التجارية وأحاديثنا الشعبية أن كل سلعة أجنبية أفضل من الوطنية، وكل متخصص غربي أقدر من المتخصص العربي، وأصبحت المستشفيات الأمريكية والأوروبية محجة كبار المسؤولين والموظفين، والعامة من المواطنين على السواء، مهما أنشأنا من مستشفيات محلية بأحدث التجهيزات وجندنا لها أفضل الأطباء.

هذا علاوة على إسقاط الجهاد من قواميسنا وخلط صوره المشروعة والمفروضة بصور الإرهاب الإجرامية المرفوضة، أما إن تحدث أحدنا عن "المقاومة المسلحة" فيتعرض إلى الاتهام بالغوغائية فهو لا يفهم بالسياسة العقلانية المنتشرة عالميا، والاتهام بالحماسة العاطفية فهو لا يملك المقاييس الموضوعية المنهجية التي يملكها سوانا، هذا مع أن سوانا يمارس "القتال" خارج حدود أرضه وليس دفاعا عنها فحسب، ويرفع لذلك مختلف الشعارات والادعاءات، ويخصص ما يخصص لصناعة كل سلاح فتاك وتخزينه، ويجرب بعضه هنا وهناك في أرضنا، بل ويمضي إلى أبعد من ذلك فيخصص الأموال رسميا لدعم حركات التمرد والانفصال في بعض أقطارنا، ثم يجد جميع ذلك داخل صفوفنا من يهلل له ويصفق، ويعلل أسبابه ويسوغ!

أي منطق هذا المنطق وأي فكر هذا الفكر، وكيف تحول المنكر في ذلك إلى معروف والمعروف إلى منكر، والبدهي إلى شاذ، والشاذ إلى بدهي؟

إن العقود التي سبقت انتفاضة الأقصى وما رافقها من مقاطعة شعبية، هي العقود التي شهدت أكبر عملية غسيل دماغ جماعي على الصعيد الشعبي، وعلى أوسع نطاق، حتى أصبحت "الشرعية الدولية" في قواميس إعلامنا مرادفة لقرارات تصدر عن مجلس الأمن بموازين القوى المتحكمة فيها، مهما خالفت القيم الثابتة في ميثاق المنظمة الدولية نفسها، وأصبحت شعارات "السلام العادل" هي أن نقبل -ونعلل دون اعتراض- الاحتلال الباطل عام ١٩٤٨م ومزيدا عليه من عام ١٩٦٧م، وأن نجعل من التسليم "سلام الشجعان" ومن التخلي عن الحق التاريخي الثابت "خيار سلام استراتيجي" لا يتزعزع، ولا يرافقه خيار آخر، وأصبحت "الحقوق المشروعة" بذلك بنودا ممسوخة ما بين اتفاقات كامب ديفيد ومدريد وأوسلو وفروعها، ولو تحققت -ولن تتحقق- فهي لا تصل بحال إلى الخمس من أرض فلسطين ولا تشمل بحال حتى الثلث من أبناء فلسطين المستعمَرين والمشرَّدين!

لم يقم ذلك على فراغ، فعملية غسيل الدماغ الجماعي جعلت في الوقت نفسه كأمثلة.. والقائمة أطول بكثير:

١- من مفهوم "التعليم الجامعي" أنه لا يكون راقيا إلا إذا كان بالإنجليزية، ويزداد رقيا إن كان في جامعة أمريكية على أرض عربية.

٢- ومن مفهوم "الإعلام" أنه لا يكون حرا إلا على قدر ما ينفتح على إبداع فاجر ينتهك القيم، وفجور مبتدع يستعبد الإنسان، فذاك ما تمليه "حداثة واقعية" تتماشى مع المواطن الأصلية الحديثة للفجور.
٣- ومن مفهوم "التخطيط" أنه لا يكون "تخطيطا" إلا إذا كان بإشراف أمريكي أو أوروبي.
٤- ومن مفهوم "التصنيع" أنّه لا يكون مطلوبا ومفيدا وناجحا، ما لم يكن بمشاركة استثمار أجنبي.
٥- ومن مفهوم "العلاقات الودية" شارعا باتجاه واحدا يراعي "المصالح الدولية" لسوانا ولا يراعي مصالحنا الوطنية حتى داخل أرضنا.
الحصيلة.. ازدياد تخلف بلادنا تخلفا وعجزها عجزا.

ليس ما نخشاه أو لا نخشاه من ممارسة المقاطعة الشعبية أو عدم ممارستها هو أن نعرقل أو لا نعرقل "التقدم" الذي ننشده جميعا، فهذا سؤال لا يُجاب دون أن نجيب أولا السؤال الأهم عن حقيقة "التقدم"، هل هو العلم والتقنية والإنتاج وما يرتبط بذلك ارتباطا عضويا منهجيا، أم هو تلك الصورة المشوهة لتقدم مزعوم يريده عينُ أولئك المشككون والمخذلون الذين يخشون من ضياعه نتيجة الانتفاضة والمقاطعة، وقد أصبح عبر "غسيل الدماغ الجماعي" بمثابة أن ندخل وراء القوم في جحر الضب الذي دخلوه، رغم أننا نرى بأم أعيننا أن مسارهم "الحضاري" المنحرف جعل ثلاثين في المائة من مواليد المجتمعات الغربية مواليد سفاح ومثلهم من الأطفال والناشئة يعيشون دون "أسرة"، كما تقول الأرقام الرسمية فضلا عما يُسمى الأرقام المجهولة، وهؤلاء الأطفال والناشئة -كسواهم داخل البقية الباقية من الأسر- معرضون لجرائم الاعتداء الجنسي بنسبة متصاعدة عاما بعد عام، كما أن ذلك التقدم المعكوس هو ما جعل "حرائر النساء" سلعة محلية ومستوردة في تجارة "الرقيق الأبيض" المزدهرة بميزانيات تعادل ميزانيات شركات عملاقة ودول صناعية كبيرة، وهو ما جعل الشباب ضحية ألوان من المخدرات والمسكرات بنسب إصابات إدمان مرضية تشمل ١٠ في المائة من تلك الفئة، أو على أبواب الإصابة المرضية بنسب تصل إلى ضعف ذلك!

إن الانتفاضة في الأرض الفلسطينية، وما رافقها من مقاطعة شعبية للسلع والخدمات الأمريكية، هما أمام هذه الخلفية التاريخية للعقود الماضية، تعبير جماهيري عن رفض تلك الحصيلة لمسيرة منحرفة، ليس في نطاق قضية فلسطين فقط، بل على صعيد الأرضية التي أوجدتها تلك المسيرة خارج نطاق قضية فلسطين أيضا.

من أجل تربية "وطنية" قويمة

المقاومة والمقاطعة بهذا المنظور "حدث" يمثل مفصلا حاسما من مفاصل التحوّل الاجتماعي التاريخي، ومن خلاله يعلن "الفرد الواعي" من أبناء شعوبنا بفلسطين وخارج فلسطين، أن مجرى التاريخ بالقضية المحورية في المنطقة، قد تجاوز قاع منحدر التراجع والتسليم الذي وصلت إليه مسيرة كامب ديفيد ومدريد وأوسلو، ولن يكون بعد الآن كما كان حتى الآن.
كما يعلن على لسان "الفرد الواعي" في بلادنا العربية والإسلامية عموما، أن مجرى التاريخ بقضية التقدم، قد

تجاوز قاع منحدر التخلف والعجز الذي وصلت إليه حقبة التشرذم والنزاعات الجانبية وغلبة التيارات المستوردة، ولن يكون التعامل مع هذه القضية بعد الآن كما كان حتى الآن.
المقاومة والمقاطعة معا تجيبان على مَن كان يتبنى سلوك "الوصاية" على الشعوب، بأن الشعوب قد نضجت معرفة ووعيا واستعدادا للتحرك والعمل، لا الكلام فقط، وتجيبان على من كان يتبنى منطق "التعليل بالعجز" بأن في إمكاننا التحرك على بداية طريق توصل إلى غير ما أوصل إليه العجز أو مزاعم العجز.

وإن زعم لسان التشكيك والتخذيل أن الانتفاضة لا تصنع نصرا على آلة حربية إجرامية، فالانتفاضة لا تعطي الجواب من "أبراج عاجية" بل على أرض الواقع فتقول، إن **مفعول الانتفاضة الأول هو صناعة "الإنسان" القادر على إيجاد شروط الإعداد والاستعداد والعزيمة والمثابرة وإيجاد الوسائل وابتكار المفتقد منها، وغير ذلك مما يصنع النصر، آجلا أو عاجلا**، وإن "الشهادة" في معركة الانتفاضة بهذا المنظور الواقعي تعني أن هذا "الإنسان" يعمل للنصر، ولو كان النصر بعد استشهاده، وذاك ما يعلمنا إياه إسلامنا، ويحررنا به من مفعول كل عملية غسيل دماغ جماعية مهما بلغت من الإتقان والتعميم، وهو ما تحدثنا عنه شواهد التاريخ القديم والحديث، كما أنه هو ما يُسقط منطقَ من يرون أنفسهم في مرحلة من المراحل، عاجزين عن بلوغ هدف "التحرير" خلال فترة حياتهم الزمنية القصيرة المحدودة، فيمسخون هدف التحرير إلى إدارة ذاتية أو تعايش أو تسليم أو سوى ذلك من القليل الذي يحسبون أنهم قادرون على تحقيقه بأنفسهم، مهما كان الثمن!

وإن زعم لسان التشكيك والتخذيل أن المقاطعة لا تؤذي العدو الأمريكي وبنيته الاقتصادية العملاقة، فالمقاطعة لا تعطي الجواب بأقلام قادرة على الدوران وتتقن ألوان التعبير والتزوير جميعا، بل من خلال المنطق العملي التطبيقي المشهود فتقول، إن مفعول المقاطعة هو في إعادة تربية "الإنسان"، القادر على إيجاد شروط الاستقلال والتحرر من مختلف أشكال الهيمنة الأجنبية، وعلى تحقيق الأهداف العزيزة الوطنية، بالاستغناء عن كل كمالي زائد، وتفضيل كل محلي مفيد، ورفض كل أجنبي ضار، وإن كل طريق طويلة مديدة تبدأ بخطوة، شريطة أن تكون في الاتجاه الصحيح، وأن يصحبها الزاد القويم، وذاك ما نرجوه عندما نتحرك وفق ضوابط شرعنا الحنيف ويحركنا يقين لا يتزعزع بالله عز وجل، كما تجمعنا على اختلاف انتماءاتنا المصلحة العليا لجميع سكان هذه البقعة الجغرافية التي تتميز بكونها الدائرة الحضارية الإسلامية.

إننا بالمقاومة على أرض فلسطين وسواها، وبالانتفاضة الشعبية المفروضة في أنحاء الأرض العربية والإسلامية، وكذلك من خلال المقاطعة المنظمة الهادفة بمختلف وسائل التنظيم والتوجيه الشعبية، إنما نتحرك على الطريق التي أوجبها إسلامنا من قبل ومن بعد، وأوجبتها العدالة بمفهوم القوانين الدولية والإنسانية أيضا.. نتحرك ببذل ما نستطيع وتهيئة ما نملك من أسباب، ثم يكون الاعتماد على الله عز وجل، ساعين لأهداف نحمل مسؤولية العمل من أجل تحقيقها، تحريرا لأرضنا ومقدساتنا وتحريرا لإرادتنا وقرارنا، واسترجاعا لحقوقنا المشروعة الأصيلة في الأرض المباركة، واسترجاعا لقدرتنا على بناء مستقبلنا بأيدينا على كل صعيد، وهذا بالذات ما ينبغي أن يجمع

ما بين الفعاليات الشعبية للانتفاضة والمقاطعة، وبين مَن يحملون المسؤولية عن صناعة القرار على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية وغيرها في بلادنا العربية والإسلامية، ومن ذلك المسؤولية عن تقويم مناهج التربية والتعليم والإعلام والتوجيه، فهي التي تصنع الإنسان القادر على تحقيق التقدم في واقع الشعوب وعلى بلوغ الانتصارات في حياة الأمم، ولقد شقت فئات عريضة من الشعوب هذا الطريق، معتمدة على القليل الذي تملكه من الإمكانات، وهذا ما لا يفيد معه تشكيك أو تخذيل، بل ستدور الدوائر في نهاية المطاف على من يمارس التشكيك والتخذيل، إنما يفيد معه التلاقي على أرضية مشتركة من وراء تعدد التيارات الذي سبق وساهم في الضياع والعجز حتى الآن، كما يفيد معه التلاقي بين الحكومات والشعوب، وإن كان هذا من باب التمنيات.

- ٣ -

استمرارية المقاطعة الشعبية رهن بتنظيمها
بين (ممارسات عفوية) ووسيلة دائمة هادفة منظّمة فعّالة متطوّرة

بدأت المقاطعة الشعبية على نطاق جماهيري واسع، من قبل أن تندلع انتفاضة الأقصى الفلسطينية، ثم اضمحلت شيئا فشيئا من قبل أن يبلغ خنق الانتفاضة وشعبها مبلغه، ويعود إلى الساحة السياسية العربية والإسلامية "روتين" المراوحة ما بين أوسلو وخارطة الطريق.

والأصل أن حصار غزة الذي يتخذ شكل القتل البطيء أو الإبادة التدريجية، يستدعي أضعافَ ما كانت المقاطعة الشعبية ترمز إليه، ولكن بقي "الهدوء" سائدا أو مفروضا على المستويات الشعبية ومستوى "النخب" في معظم البلدان العربية والإسلامية، ويمكن أن نرصد هنا وهناك دعوات جديدة للمقاطعة، ولكن المتأمل في مضامين ما تكتبه أقلام عديدة، توصف بأقلام النخبة عادة، يكشف عن أننا لم نعتبر بدروس الماضي القريب.. القريب، فلم ننظر في المقدمات والنتائج ونربط بينها، لتأخذ الدعوات الجديدة منحى آخر، لا يدع الهدف، ولكن يُحسن استخدام الوسيلة.

رؤية إسلامية

أخرج الإمام أحمد في مسنده وأبو داوود في سننه بإسناد حسن، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:

(ما من مسلم يخذل امرؤاً مسلما، في موطن يُنْتَقَص فيه من عرضه ويُنتهك فيه من حرمته، إلا خذله الله تعالى، في موطن يحب فيه نصرته. وما من أحدٍ ينصر مسلما في موطن يُنْتَقَص فيه من عرضه ويُنتهك فيه من حرمته، إلا نصره الله في موطن يحب فيه نصرته). وقد استشهد بهذا الحديث في خطبة الجمعة يوم ٢٣ رجب ١٤٢١ هـ، إمام المسجد الحرام الشيخ الدكتور أسامة عبد الله الخياط وقال: (يا أيها المسلمون في أرجاء الدنيا، انصروا إخوانكم في بلاد الأقصى، فإن نصرهم فرضٌ متعين عليكم، فلا تخذلوهم).

وقد أصبح معروفا لجمهرة المسلمين في أنحاء الأرض، ما صدر من فتاوى كان أوضحها وأوسعها انتشارا، فتوى الشيخ العلامة يوسف القرضاوي حفظه الله، بتحريم تعاطي السلع والخدمات الأمريكية -مع ملاحظة المعطيات والشروط التنفيذية- فضلا عن المقاطعة المطلقة تجاه كل ما هو إسرائيلي وصهيوني.

الواقع أن مظاهر المقاطعة الشعبية -وكذلك التفاعل الرسمي "الخجول" معها- بدأت قبل الانتفاضة التي اندلعت باسم انتفاضة الأقصى، وهذا ما يؤكد أن الرفض الشعبي لما شهدته السنوات الماضية كان يتراكم في كل مكان، علاوة على تراكمه داخل الأرض الفلسطينية، إلى أن بلغ مستوى عدم الاحتمال، وفي ذلك بعض ما يفسر سرعة

تحويل اسم انتفاضة الأقصى إلى "انتفاضة الاستقلال"، بغض النظر عن كونها لا تحقق -وحدها- هدف الاستقلال، حتى في إطار ما تتحدث عنه ألسنة من يسوغون انحرافات مسيرة مدريد وأوسلو، أي عن حدود ١٩٦٧م، ناهيك عن تحقيق هدف التحرير الأصيل.

استمرارية المقاطعة

مع اتساع نطاق مظاهر المقاطعة الشعبية، ومع متابعة مسيرة الانتفاضة نفسها، نجد أنفسنا أمام ثلاثة أسئلة محورية:

١- أليس من المحتمل إذا تغلبت المناورات السياسية، أو تغلبت مواقف التخذيل ومظاهر الضعف الرسمية، على مسيرة الاستعداد الكبير للعطاء والتضحية وما يرافقها من آلام، فأوقفت فعاليات الانتفاضة القائمة على قوافل الشهادة والإصابات والأحزان، وبعض الأعمال المحدودة لإلحاق الضرر بصفوف العدو بشريا.. أليس من المحتمل الراجح آنذاك أن تفقد المقاطعة الشعبية أيضا، على المستوى العربي والإسلامي، قوة الدفع المحركة لها وجدانيا، فتعود الأمور إلى مجاريها المخزية الرتيبة المرفوضة على منحدر التراجع والتنازلات على صعيد قضية فلسطين وطريق التبعية الاقتصادية والانهيار على كل صعيد؟

٢- أليس من المحتمل بالمقابل أن يؤدي ما لا يزال منتشرا نسبيا من "العشوائية" أو "العفوية" في فعاليات المقاطعة الشعبية، إلى أضرار ذاتية، على المستوى الاقتصادي وسواه، فتسبب ما لا يراد في الأصل، كما تتحول الأضرار إلى ذريعة لتحرك مضاد لهذه المقاطعة الشعبية، من داخل الصفوف وداخل الحدود، وبالتالي تقع "معارك جانبية" أشد ضررا، أو يجري إخماد فعاليات المقاطعة نفسها، فتضاف إلى سجل طويل من صنع عوامل التيئيس ونشر الأوهام بالعجز وإشاعة روح التبلد، في مجرى الصراع الطويل مع العدو الصهيوني وحاضنته الأمريكية؟

٣- يقول كثير من المفكرين والمطلعين المخلصين، ولنذكر منهم مثلا الدكتور عبد الوهاب المسيري (رحمه الله)، والدكتور بشير نافع، والأستاذ ياسر زعاترة، والدكتور عبد الستار قاسم، وغيرهم.. يقولون ما معناه على وجه التقريب، إن هذه الانتفاضة عبارة عن حلقة في سلسلة طويلة من الانتفاضات الفلسطينية على امتداد تاريخ القضية الحديث، فهي -وإن حملت عنوان الاستقلال- لن تؤدي إليه دون أن تتحقق عناصر أخرى للتحرير ما زالت مفتقدة، وقد يجري إخمادها عاجلا أو آجلا بمثل وسائل إخماد الانتفاضة الماضية أو سواها.

بهذا المنظور يمكن أن نقول أيضا إن المقاطعة الشعبية التي تصاعدت مرافقة للانتفاضة، وحولت التعبير عن "الغضب" إلى "ممارسات عملية ما"، تفتقر إلى عناصر عديدة أخرى لتحقق الهدف المفترض لها، وهو التحرر من "الهيمنة الأمريكية على صناعة الأحداث في المنطقة" بما في ذلك ضمان استمرار العدوان اليهودي الصهيوني، ومن هنا السؤال: ما الذي ينبغي صنعه لتوظيف المقاطعة توظيفا قويما يجعلها عنصرا فعالا على هذا الطريق، وبالتالي عنصرا فعالا على طريق تحرير فلسطين ودحر الغزوة الأمريكية والصهيونية المعاصرة؟

هذه تساؤلات تدور حول بعض الجوانب الهامة التي تؤكد أننا أمام مهمة حاسمة، إما أن ننهض بها، أو تقتصر النتائج في حدود أن تأخذ الانتفاضة كما تأخذ المقاطعة الشعبية مكانا كريما في قائمة المحاولات المباركة والمخلصة من حيث الأصل، إنما بقيت محاولات دون مستوى التأهيل لتحقيق الهدف أو الاقتراب من تحقيقه.

المطلوب هو أن تتطور المقاطعة الشعبية -ولن تتطور بصورة عفوية تلقائية- إلى وسيلة دائمة هادفة منظمة فعالة متجددة، بما يضمن استمراريتها وسلامة طريقها باتجاه الغاية البعيدة، ويحول دون وقوع سلبيات، ويحقق أهدافا مرحلية مناسبة نحو تلك الغاية.

منطلقات ومعالم أساسية

يوجد حاليا فريق لا يمنعه حذره من مواجهة الغضب الجماهيري، من أن يمارس مباشرة أو تحت رداء الناصح الأمين، مواقف تنطوي على تثبيط الهمم والعزائم المتحركة تلقائيا على طريق المقاطعة لكل ما هو إسرائيلي وأمريكي، بحجج قد لا تكون واهية جميعا، ولكنها توظف في الاتجاه الخاطئ، كالحديث عن ارتفاع نسبة الأضرار الذاتية، أو عدم جدوى ما تسببه المقاطعة من أضرار على صناعة القرار الأمريكي أو السلوك الهمجي الإسرائيلي، أو -وتلك شر هذه الحجج- تناقض أسلوب المقاطعة مع السلوك "الحضاري" الذي ينبغي أن نظهر فيه بين الأمم في عالمنا المعاصر!

و"النصيحة الأمينة" تتطلب من صاحبها عند الحديث عن هذه الحجج أن يبين أنها لا تستدعي الانكفاء قطعا، ولكن تستدعي فيما تستدعي تثبيت بعض القواعد الأساسية، ومنها كأمثلة:

١- الوصول إلى أي هدف يتطلب من البذل وبالتالي من التضحيات ما يتناسب طرديا مع أهمية ذلك الهدف.

٢- تخفيف الأضرار الذاتية ضروري ولكنه يتحقق بالتخطيط والتنظيم والتوجيه، لا الامتناع عن استخدام وسيلة تحقق منافع أكبر وأهم.

٣- يظهر جدوى المقاطعة عند تحديد "الهدف" المقصود منها، وهو جزء معين من بين أهداف عديدة، يراد لها أن تتكامل على طريق التحرر من الهيمنة الأجنبية، فليس المطلوب "تدمير الاقتصاد الأمريكي أو الإسرائيلي" عبر وسيلة المقاطعة الشعبية، إنما ذلك ما ينشره المعترضون أو الواهمون، كما لو كان هو الهدف فعلا، ثم يقول المعترضون –تثبيطا- هذا هدف غير قابل للتحقيق عن طريق المقاطعة! هنا ينبغي تصحيح مجرى النقاش وتثبيت الهدف المقصود، وليس القعود تجاه المساعي المضادة لنشر دعوات رفض الوسيلة بذريعة استحالة تحقيقها لهدف موهوم.

٤- إن مجرد اعتبار المقاطعة الشعبية جزءا من تكوين الفرد والمجتمع على طريق استعادة المبادرة في صناعة القرار وصناعة الحدث في عالمنا المعاصر، يكفي لتعليل الدعوة إلى ممارستها والعمل على انتشارها وبيان خطأ اعتراضات المثبطين عليها، ولكنها تحقق ما هو أبعد من ذلك أيضا.

٥- وأخيرا.. الأصل أننا من ناحية تصوراتنا وقيمنا الذاتية، نرفض المقاطعة كوسيلة في العلاقات بين الشعوب والأمم، ولكن فيما يقال عن عدم ملاءمتها لعالمنا المعاصر وسلوكه الحضاري من الضعف والوهن ما تصعب مناقشته مناقشة منطقية، فلا أوضح ولا أظهر من شدة تناقضه مع الواقع القائم في عالمنا المعاصر، والمشهود بالعين المجردة، والملموس يوميا، لا سيما ما يصنعه الأمريكيون. ولكن الأهم من الدخول في جدل لا قيمة له على هذا الصعيد، هو ما نثبته لأنفسنا بغض النظر عما يصنعه الآخرون، وهو أن المقاطعة وسيلة من الوسائل، وأنها:

- وسيلة "حضارية" عند استخدامها لتحقيق هدف مشروع مثل تحرير الإنسان والأرض.

- وهي نفسها وسيلة "إجرامية" عندما تستخدمها دولة كالولايات المتحدة الأمريكية لفرض هيمنتها على أي دولة أخرى، وعندما تنطوي على جهد مبذول مقصود من أجل نشر التخلف الذي يسببه مثلا حجر المنجزات البشرية المشتركة على طريق التقدم التقني الحديث، أو من أجل نشر التجويع الذي يسببه مثلا التعامل الأمريكي مع تجارة الحبوب أو التعامل الأوروبي مع الفائض الزراعي والغذائي، أو من أجل نشر العجز في بلدان معينة عن مجرد ردع خطر عسكري خارجي وهو ما يسببه احتكار السلاح، والعمل على منع توافر قوة دفاعية لصده، هذا علاوة على عشرات الأمثلة المعروفة عن ممارسات المقاطعة بدءا بالصين الشعبية قديما وصولا إلى قطاع غزة حديثا.

أليس من "المضحك المبكي" إذن (بل المخجل المزري) أن يعترض معترض على مقاطعة شعبية لبضائع وسلع أمريكية، بحجة عدم تلاؤم أسلوب المقاطعة مع روح العصر، أو عدم مسؤولية أصحاب الشركات الأمريكية ومن يمولها من يهود وغير يهود، عن السياسات الأمريكية والإسرائيلية!

على أن في ساحة الحديث عن المقاطعة أمرا آخر لا علاقة له بالمعترضين عليها -وهم نسبة محدودة على كل حال- وإنما يتردد على ألسنتنا عموما من منطلق الإخلاص أيضا، وهو الدعوة إلى المقاطعة تحت عنوان "التضامن" مع شعب فلسطين، والتضامن مطلوب، ولكنه يعني ضمنيا "فصل" قضية فلسطين عن أرضيتها الأصيلة في المنطقة بمجموعها، وذاك ما صنعه الهبوط بالقضية المصيرية المشتركة على منحدر التنازلات التاريخي في العقود الماضية من قضية إسلامية، إلى قومية عربية، إلى قضية دول مواجهة وأخرى مساندة، إلى قضية دول الطوق، إلى قضية مشكلة "فلسطينيين مع دولة إسرائيلية" ومشكلة دول عربية مع "دولة إسرائيلية مجاورة"، أي الهبوط بها من صراع شامل على جميع المستويات، إلى مجرد مشكلات جزئية متفرقة وثنائية "اعتيادية" يجري حلها بمفاوضات واتفاقات وبترسيم حدود وتبادل سفارات!
إن ما يجب أن يكون واضحا كل الوضوح وأن يكون من الأسس التي تقوم المقاطعة الشعبية وسواها من الفعاليات عليها هو:
ليس ما سقط في فلسطين على أقدام المقاومة هو اتفاق أوسلو أو مشروع مدريد فحسب، وإنما سقط التصور الفاسد الذي قام عليه هذا وذاك وما سبقهما وما لحق ويلحق بهما، من قبل اتفاقات كامب ديفيد إلى ما بعد "الرؤية" الأمريكية الضبابية لدويلة فلسطينية ممسوخة.
إن في مقدمة ما كشفه التحرك الشعبي الأولي المرافق للأيام الأولى من انتفاضة الأقصى، هو أن الوجدان الشعبي يرفض هذا المسلسل على طريق التسليم باسم السلام، ويدرك أن الوجود الإسرائيلي بحد ذاته هو الخطر المشترك على الجميع، وليس على الفلسطينيين فحسب، وأنه وجود باطل مرفوض من حيث الأساس، ولا تمييز في خطره وعدوانيته ما بين فلسطينيين وغير فلسطينيين، ولا بين عرب وغير عرب، ولا بين مسلمين وغير مسلمين في هذه الدائرة الحضارية المشتركة، التي لا يمكن لجسم غريب أن يستقر فيها، ولن يستقر، ولكنه "يؤذي" ما بقي قائما موجودا، والمسؤولية مشتركة كما أن المصلحة مشتركة في مواجهة هذا الإيذاء واقتلاعه من جذوره.

هنا لا يخفى المغزى العميق لحقيقة أن المقاطعة الشعبية انتشرت ممارستها في مصر والأردن (حيث فرضت معاهدتان باطلتان للتسوية) على وجه التخصيص أكثر من سواهما، ولهذا ينبغي التعامل مع المقاطعة على مستويين في الوقت نفسه:

١- فهي من جهة تعبير صادق وعملي عن المنطلق الشعبي عبر الحدود المختلفة، والذي يرى في قضية فلسطين قضية محورية مشتركة، ويرى في هدف التحرر من الهيمنة الأمريكية وفي هدف تحرير الأرض المباركة هدفا محوريا مشتركا، ويستخدم المقاطعة الشعبية كوسيلة من الوسائل للتعبير عن هذا الهدف، ودعم الوسائل الأخرى الضرورية للوصول إليه.

٢- ومن جهة أخرى ينبغي توظيف المقاطعة الشعبية نفسها كمنطلق من منطلقات العمل من أجل العودة بالقضية وما يُطرح فكريا وسياسيا على صعيدها، إلى مسارها الصحيح وإلى موقعها الأصيل، كقضية محورية مشتركة، لا تصح تجزئتها.

لا بد أن يستقر في الأذهان أثناء الفعاليات والممارسات الشعبية للمقاطعة، أن المقاطعة الشعبية في مصر هي لخدمة مصالح مصر وفلسطين وسائر العرب والمسلمين، وأن المقاطعة الشعبية في الخليج هي لخدمة مصالح الخليج وفلسطين وسائر العرب والمسلمين، وهذا ما يسري على سائر الأطراف والبلدان دون استثناء، إنما مع كل ما يجب أن نقدره وأن نمارسه تحت عنوان "التضامن مع شعب فلسطين" لا ينبغي أن نحول هذا التضامن إلى صيغة واجب نؤديه أو نقصر في أدائه تجاه طرف آخر، **ففلسطين وشعبها، كمصر وشعبها، أو سورية وشعبها، أو موريتانيا وشعبها، أو كشمير وشعبها، جزء عضوي من الجسد الواحد ومن البنيان المرصوص، وإن كل تضامن بين العرب والمسلمين، هو في الوقت نفسه جزء من الواجب الذاتي المفروض، فرديا وجماعيا لتحقيق المصالح الذاتية علاوة على المصالح المشتركة.**

ضوابط رئيسية

ومن الخطأ إلى حد كبير تعميم النظرة إلى المقاطعة الشعبية كما لو كانت مجرد تعبير عن غضب، أو وسيلة عاطفية غير منضبطة، وما شابه ذلك، فهي وسيلة بالغة الأهمية والخطورة في وقت واحد، وبالتالي يجب التعامل معها على هذا الأساس، ليس من جانب الناقدين باتجاه التخلص منها، بل من جانب الداعين إليها ليحسن استخدامها وتوظيفها.

أصبح من الضروري أن يتحول كل جانب عشوائي بقي في هذه الظاهرة المخلصة المتفجرة إلى تحرك جماعي هادف، وأن يُبذل -في الوقت المناسب دون تأخير- ما ينبغي بذله من الجهود، على مستوى الدراسة والتخطيط والترشيد والتوجيه والمتابعة والتقويم والتطوير، مع اعتبار ذلك مهمة دائمة وليس أمرا وقتيا طارئا يكتمل في مؤتمر ما أو عبر بيان ما.

ومن المفيد في هذا الإطار التنويه ببعض النقاط الأساسية الأولية كأمثلة على سواها وبإيجاز شديد:

١- صحيح أن المقاطعة سيف ذو حدين كما يقال، ولكن الأضرار المتفاقمة من جراء "عدم المقاطعة" باتت أشد

وأوسع نطاقا على المدى القريب والبعيد، من سائر ما يمكن أن تسببه المقاطعة من أضرار ذاتية.

٢- المطلوب مقاطعة شاملة تجاه الكيان الصهيوني الغاصب، لا تترك على المستوى الشعبي ثغرة من الثغرات، وفي الوقت نفسه لا تتوقف المطالب المشروعة الملحّة لممارسة المقاطعة الشاملة المماثلة على المستوى الرسمي، حتى تتحقق الاستجابة بالشكل الكافي وبالمستوى المطلوب والمفروض.

٣- ليس المطروح فيما يتعدى ذلك، ولا سيما تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، هو التحول بين ليلة وضحاها مما نعرف بوجوده من علاقات قائمة على مختلف المستويات، وبمختلف الصور، المقبولة وغير المقبولة، إلى سلوك طريق المقاطعة بصورة شاملة، ولكن المطلوب على الفور، هو التحرك القوي والدائم في هذا الاتجاه، بصورة تصعيدية، وبخطوات وإجراءات ترافقها خطوات أخرى، مكملة وضرورية للتعويض عن النقص حيث يمكن التعويض، والاستغناء ببدائل أخرى حيث يمكن إيجاد البدائل.

٤- كذلك لا بد في كل خطوة من خطوات المقاطعة، من اتخاذ ما يكفي من الإجراءات العملية، كيلا تتحول عن هدف توجيه ضربات مشروعة وموجعة لعدو خارجي، إلى تسبيب أضرار غير مشروعة ولا مطلوبة لأي فئة من الفئات داخل بلادنا العربية والإسلامية، على مستوى العاملين في قطاعات ما طلبا للرزق، دون ما يكفي من الوعي بالنتائج، أو حتى المتورطين في استثمارات مشتركة مع جهات أجنبية معادية طمعا في مكاسب ما يمكن تحقيقها في الأصل دون ذلك التورط، فضلا عن المعتادين إلى درجة شبيهة بالإدمان على سلع معينة فهم في حاجة إلى "الشفاء من الإدمان" لا الاستعداء أو إثارة أزمة إضافية بدلا من تخليصهم مما هم فيه.

لم يعد السؤال الحاسم: هل نمارس المقاطعة أم لا؟ فقد أجاب الموقف الشعبي على هذا السؤال وحسمه، إنما السؤال الحاسم هو: كيف نمارس المقاطعة، وكيف نمضي بها، وكيف ننظمها، وكيف نوظفها مرحلة بعد مرحلة، وفي ميدان بعد ميدان، حتى تتحقق أهدافها جنبا إلى جنب مع الأهداف القابلة للتحقيق بوسائل أخرى، فآنذاك وعلى هذه الأرضية فقط، يمكن أن يفيد النقاش وأن يدور حوار جاد بصدد جدوى المقاطعة الشعبية وكيفية ممارستها وإمكانات توجيهها وتنظيم فعالياتها.

لا بد من التنويه بأن الحديث يدور إذن حول "المقاطعة الشعبية" أولا، وحول "المقاطعة الرسمية" على مستوى الدول ثانيا، ولكن لا يعني هذا قطعا تبرئة الأنظمة من مسؤولياتها، إنما يعني الخروج من تحويل الحديث عن المقاطعة والدعوات "المتناثرة" بصددها، دون تخطيط وتنظيم وتنفيذ مدروس، ومن تصويرها وكأنها ضرب من العبث أو وسيلة من وسائل "امتصاص الغضب" فحسب، بدعوى عدم ممارستها على الصعيد الرسمي، فالمقاطعة الشعبية نفسها صورة من صور الضغط العديدة الواجب استخدامها شعبيا على أوسع نطاق، لتصبح المواقف والممارسات الرسمية معبرة عن إرادة الشعوب في هذا الميدان، كما ينبغي أن تكون معبرة عن إرادة الشعوب، وليس محاصرة وخانقة لها في مختلف الميادين.

يجب أن يسقط على المستوى الرسمي كما سقط على مستوى الشعوب، ذلك الحاجز النفساني الوهمي الخطير

المفروض على صناعة القرار والذي جعل من الحديث عن أي إجراء يستهدف الولايات المتحدة الأمريكية، ومهما بلغ عداؤها السافر لقضايانا المصيرية، أمرا محظورا.

تحديد المسؤولية

إذا كان المطلوب كما ذكر آنفا تخليص المقاطعة الشعبية من بقايا ممارسات عفوية، لتكون وسيلة دائمة هادفة منظمة فعالة متطورة، بما يضمن استمراريتها وسلامة طريقها باتجاه الغاية البعيدة، ويحول دون وقوع سلبيات، مع تحقيق أهداف مرحلية مناسبة نحو تلك الغاية.

فالمطلوب تبعا لذلك قدر كبير من أعمال التخطيط والتنظيم والتوجيه والضبط والتقويم والتطوير، وليس مجرد الحديث أو المقال أو البيان أو الخطبة الحماسية عن هذه الكلمات، دون أن يتجسد مضمونها على أرض الواقع.

وهذه مهمة كبيرة، تقع على عاتق القادرين أكثر من سواهم على أدائها، وليس على "العامة المتجاوبين مع دعوات المقاطعة والمتسائلين عن سبل ممارستها لتظهر نتائجها.

القادرون على أداء المهام المذكورة هم المقصودون بتلك التساؤلات، وهم بذلك المطالبون بقيادة المقاطعة الشعبية قيادة منهجية، وليس مجرد الدعوة إليها، والمقصود مثلا ما تشكل من لجان في أكثر من بلد، وكذلك الجمع الكبير من مئات العلماء والدعاة والمفكرين والكتاب والصحفيين والمثقفين، الذين تداعَوا من وراء مختلف الحدود والفواصل، إلى اتخاذ مواقف مشتركة، وتحديد مطالب بينة، وتابعوا ذلك التواصل وإعلان المواقف من بعد.

هؤلاء -ومن ينضم إليهم – يحملون المسؤولية المباشرة، ولا ينبغي أن يقف عملهم عند اتخاذ المواقف مع مناسبة من المناسبات، بل هم مدعوون إلى التصدي بأنفسهم لقيادة تحرك عملي يتجاوز الحدود والشكليات، ويحقق الغرض المطلوب من المقاطعة الشعبية، كساحة من ساحات العمل لقضية فلسطين، وقضية مستقبل المنطقة العربية والإسلامية بأسرها.

من يدعو إلى المقاطعة خارج هذا الإطار، في بيان صحفي أو موقف نقابي أو ما شابه ذلك، يمكن أن يعطي دعوته مصداقيتها وفعاليتها على قدر ما يسعى لتنسيقها ووضعها في إطار مشترك مع سواها.

كذلك فإن "الرسميين" إذا بقوا في حدود ما طُرح عبر مسلسل القمم الرسمية ستزداد الهوة الفاصلة بينهم وبين "التيارات الشعبية"، وأقل ما يُنتظر منهم، على مختلف المستويات وليس على مستوى القمم فقط، هو احتضان تلك "المقاطعة الشعبية"، وتأييدها علنا، وأول ما يعنيه ذلك على الصعيد التطبيقي، تمكين فعالياتها الشعبية المستقلة عن الحكومات من التحرك، ومن السعي المضمون الآمن، لتنظيمها وتوجيهها، بما يحقق غاياتها وأهدافها المرحلية، دون أن تسبب أضرارا ذاتية كبيرة.

الوعي الجماهيري.. والتخريب

قبل الحديث عن الجهود الضرورية لتحقيق المطلوب وتجنب المحظور في المقاطعة الشعبية، ينبغي التنويه بتلك

الحملات المبالغ فيها تجاه بعض مظاهر "العنف العشوائي" الذي رافق تحرك الشبيبة الغاضبة في بعض الأعمال الاحتجاجية، بما في ذلك اقتران ممارسة المقاطعة بارتكاب أعمال تخريبية لمحلات تجارية، أو قذفها بالأحجار، وما شابه ذلك، فمع كل التأكيد دون تحفظ أن هذا أحد المظاهر الرئيسية التي ينبغي العمل على تجنب وقوعها، ويساهم تطوير توجيه المعارضة في تجنب وقوعها فعلا، ينبغي التأكيد أيضا أن بعض المواقف السياسية والأمنية والإعلامية:

أولا - تتجاهل في تعاملها مع هذه المظاهر المرفوضة، سببها الرئيسي الكامن في درجة الغليان المكبوت الذي:

١- صنعه من جهة ذلك الإجرام العلني المتواصل منذ سنوات والبالغ ذروة جديدة في الوقت الحاضر، على حساب أطفالنا وأخواتنا وأمهاتنا وآبائنا وشبابنا ومقدساتنا وزيتوننا وممتلكاتنا، وعلى حساب كرامتنا وحقوقنا ومستقبلنا، ثمّ ما يجده من عون مالي وغير مالي من خارج صفوفه وهو يمارس ذلك الإجرام الذي تعفّ عن مثله الوحوش، وبالتالي ما يؤجّجه هذا الإجرام السافر من مشاعر لا يسهل ضبطها ولا كبتها في النفوس.

٢- وصنعه من جهة أخرى ذلك الخذلان الرسمي المخزي للقضية وما يرتبط بها ولضحاياها، بل وحقيقة أنّ مستوى الخذلان وما واكبه من حملات تضليل وتزييف، قد تردّى إلى درجة أخطر وأشدّ مدعاة للفتنة، وهو قيام أجهزة أمننا وحكوماتنا بفرض القيود والأغلال على كلّ تحرّك جماهيري، ليس من أجل جهاد مفروض أو عمل فدائي مطلوب فحسب، بل حتى لمجرّد التنفيس عن الغضب وإظهار مشاعر التضامن بين العرب والمسلمين.

إنّ هذا الوضع لا يستدعي استغراب وقوع أعمال عنف محدودة الحجم والأثر -وهي مرفوضة على كل حال- بل يستدعي الإعجاب بمستوى الوعي الذي وصل إليه عامّة الجماهير في بلادنا العربية والإسلامية، فلم يتحوّل الغضب الكبير إلى سيل جارف لكل ما أمامه دون ضبط ولا تفكير.

ثانيا - كما تتجاهل تلك المواقف أن أولئك الذين ينطلقون في بعض البلدان الغربية، من مثل تلك الحوادث المحدودة للتنويه سرا وعلنا، بخطر "الجماهير على الحكومات العربية والإسلامية" وليس على الكيان الإسرائيلي وحاضنته الأمريكية فقط إذا لم يستمر "ضبطها أمنيا"، هم أنفسهم الذين لا يواجهون في بلادهم الغربية، بمثل تلك الأساليب القمعية، ولا بقوانين حظر التجمّعات وغيرها، ولا بالأحكام الاستثنائية وأنظمة الطوارئ وما شابهها، مجموعاتٍ غوغائيةً بمعنى الكلمة، تتحرك على أرض البلدان الغربية، فتدمر لمجرد التدمير، وتقتل لمجرد القتل، وتعتدي لمجرد الاعتداء، بدوافع عنصرية، أو حتى تحت عناوين "الفوضوية"، بل وفي إطار ما هو معروف من عنف دموي يمارسه "هواة" ألعاب رياضية، فأين المصداقية في "نصائح" زعماء تلك البلاد لزعماء بلادنا، أن يكبتوا التعبير الشعبي عن الغضب بالأساليب القمعية المتبعة، حتى وإن أتى ذلك التعبير تحت تأثير الألم من مشاهد قتل الإخوة الأشقاء، صغارا وكبارا، بلا حساب ولا عقاب!.. هي من قبيل ما يوصف بدس السم في الدسم، طلبا لزيادة الهوة الخطيرة التي أصبحت تفصل بين الحكومات والشعوب.

ولهذا وجب بالمقابل التأكيد:

إنّ الدعوة إلى تنظيم "المقاطعة الشعبية" بما في ذلك ضبط مظاهر التعبير الشعبي عن المطالبة بها، ومظاهر

ممارستها الجماهيرية، لا تعني رؤية هذا المطلب من منظور منطلق غربي يزعم الغيرة على مصالح حكومات بلادنا، ويوهم بأنها لا تكمن في وقف دعم عدوّها وعدوّ شعوبها، بل تكمن في **"استعدائها" على شعوبها**.. وبقدر استجابة الحكومات لذلك تصنف نفسها بنفسها في خانة العداء للشعوب وقضاياها المصيرية.

أما الأصل في المقاطعة فهو:

تنطلق الدعوة إلى تنظيم المقاطعة وضبطها من حقيقة أننا بمقاييس الدين الذي تدين به الغالبية العظمى من تلك الجماهير، والقيم الإنسانية المشتركة بين البشر، ومقاييس مصالحنا الذاتية، نستشعر الأخطار الداخلية التي يمكن أن تترتب على تلك المظاهر المرفوضة، ونقدر أن هذا الطريق لا يحقق الغرض المطلوب من المقاطعة الشعبية، أو من ممارسة الضغوط على الحكومات لتمارس بدورها المقاطعة المنهجية على مستوى رسمي.

اعتراضات مشروعة وأمثلة عملية

نقلت بعض الكتابات الإعلامية ردود أناس من عامة الجمهور في مصر، قاطعوا بعض المحلات المشبوهة، ثم عاودوا الشراء منها بعد أن خفضت الأسعار وأضافت مغريات مادية عديدة، فكان من تلك الردود ما يتناول محاور بالغة الأهمية، لا بد من وضعها في الحسبان في نطاق عملية "التخطيط والتنظيم والمتابعة" المفروضة على الدعاة إلى تلك المقاطعة والقائمين عليها، ومنها بإيجاز:

- إيجاد **بدائل من السلع والخدمات** عن "الضروريات" التي يراد الاستغناء عنها عبر المقاطعة.
- مراعاة **فقر الغالبية من السكان** مقابل "النفس المالي الطويل" عند شركات عملاقة تتحمل الخسارة لفترة ما.
- إيجاد **بدائل من أماكن العمل** لتأمين رزق العمال والمستخدمين المتضررين في المواقع التي تنال المقاطعة منها.
- إيجاد **ضمانات قانونية وإغراءات كافية لاستثمارات "العرب والمسلمين"** كبديل يعوض الاستثمارات "المعادية".

وعلاوة على ما يُستخلص من هذه النماذج المشار إليها من حديث عامة المواطنين، يمكن أن نضيف عناصر عديدة أخرى مثل البحث عما يعوض الضرائب لصالح خزينة الدولة من مشاريع معادية، أو ترتيب الأولويات فيما يمكن الاستغناء عنه على المستوى الشعبي ومستوى الاقتصاد الوطني، إلا أن هذه التفاصيل بالذات، هي ما لا يمكن تحديده ولا ينبغي تحديده في "مقالة إعلامية"، ولا في مؤتمر محلي أو ندوة عابرة، ناهيك عن إمكانية الوصول إليه على أرض الواقع.. وبالتالي تحقيق الهدف المطلوب على الوجه الأمثل.

إنّ العناصر المعدودة التي تكشف عنها الأمثلة الواردة عن الاعتراضات المشار إليها، إنّما هي نماذج عن مجموعة العناصر التي ينبغي أن توضع في الحسبان لتوجيه المقاطعة الشعبية بصورة هادفة، وهي عناصر تتطلب دراسة منهجية من جانب من يتوافر لديهم ما يكفي من معلومات واختصاصات وخبرات، فضلا عن الصلة المباشرة بالواقع الشعبي والاقتناع العقلاني إلى جانب التأثر الوجداني، بدور "المقاطعة الشعبية" ومفعولها في إطار قضية فلسطين، وباعتبارها القضية المحورية بمختلف المقاييس الوطنية والقومية والإسلامية الشاملة والإنسانية.

في الحصيلة.. ومن خلال ما سبق تعني الدعوة إلى تنظيم المقاطعة الشعبية:

١- أن تتلاقى خيوط توجيهها لدى جهة تجمع من العناصر ما يضمن لها ثقة جماهيرية تتجاوز الحدود القطرية وترقى بها فوق الشبهات، وهذا ما نتوخاه في اللجان التي تشكلت رغم الأوضاع القمعية المعروفة، وفي مجموعة العلماء والدعاة والمفكرين والإعلاميين الذين سبقت الإشارة إليهم.

٢- أن تقوم تدريجيا لجان للمقاطعة على مستويات محلية وفرعية، في الأحياء والمؤسسات والهيئات المختلفة، لتتكامل على مستوى المدن والأقطار، بما يشمل العمل الطوعي من جهة، وبما يضمن اجتماع الاختصاص والكفاءة والمكانة الشعبية المحلية لدى عناصرها من جهة أخرى، فضلا عن المستوى العالي من الوعي والقدرة على التعامل مع الجهات الشعبية والرسمية في وقت واحد.

لا يمكن في إطار مقال إعلامي أكثر من ذكر بعض العناوين، لا سيما وأن "العمل الشعبي" بات "تهمة".. إنما هي إشارات تعميمية من أجل عمل فعال ينجزه من تحملهم مواقعهم في واقعنا العربي والإسلامي المسؤولية عن تحويل الكلام إلى أفعال، والأفعال إلى منجزات، والأخطاء إلى دروس، والممارسات العفوية إلى فعاليات منهجية، والعواطف المتفجّرة إلى طاقات بناءة، ولا يضيع الله أجر من أحسن عملا، والعاقبة للمتقين.

المقاطعة.. بين العشوائية والتنظيم
كيف نجعل من المقاطعة الشعبية سلاحا فعالا ووسيلة نهوض

جميعنا يرصد كيف تحول ما سمي "سلاح المقاطعة" إلى "فورات وهبات شعبية" تعلو وتهبط، تنتشر وتتقلص، حتى بات مفعوله شبيها بمفعول ما سمي "المقاطعة الاقتصادية الرسمية" واغتيل اغتيالا من جانب السلطات العربية.. لا سيما من خلال الامتناع عن حضور اجتماعات متابعة المقاطعة، كيلا ينعقد النصاب، وبالتالي كيلا تُتخذ قرارات أصلا، وهذه مرحلة متقدمة بالمقارنة مع مرحلة سابقة عندما كانت تتخذ القرارات فيها ثم يجري تمييع تطبيقها على أرض الواقع.

بين أيدينا

إضافة إلى رصد الضعف الطارئ على "سلاح المقاطعة الشعبية" يتحدث كثيرون عن أن السبب كامن في طريقة التعامل معه، وقليلا ما تتحدد "الخطوات العملية" ليستعيد فعاليته، وإن تحددت على الأوراق، فنادرا ما يرافق ذلك إيجاد **آليات لنقل الكلام إلى واقع عملي**، وإذا وجد القليل من الآليات كاللجان على المستوى الوطني أو المحلي، فلا يكاد يُبذل جهد حقيقي من أجل تبادل الخبرات العملية، والتنسيق، ناهيك عن تخطيط مشترك وعمليات تقويم متجدد، للانتقال من مرحلة إلى مرحلة نحو "الهدف" المقرر للمقاطعة.

بين أيدينا مما تراكم عبر سنوات ماضية بصدد المقاطعة الشعبية:

١- فتاوى من جهات موثوقة وعلماء مرموقين من حيث علمهم ومكانتهم..

٢- دعوات من تنظيمات كبرى تحظى بتأييد جماهيري عام..

٣- لجان تشكلت بجهود محلية لممارسة المقاطعة..

٤- مواقع شبكية عديدة تخصصت لمتابعة قضايا المقاطعة..

٥- مقالات إعلامية قيمة تجد طريقها إلى وسائل الإعلام.. رغم "المناهضة الرسمية!" للمقاطعة

٦- معلومات وأرقام "مبعثرة" تنتشر في المنتديات والمواقع الشبكية عن "حصيلة" المقاطعة

٧- معلومات صحيحة.. وأخرى مغلوطة.. عن جهات اقتصادية وتجارية جديرة بالمقاطعة أكثر من سواها

٨- معلومات محدودة (ومضخمة أحيانا) عن انتشار المقاطعة في بلاد الغرب نفسها

وبين أيدينا في الوقت الحاضر:

"فورة أخرى" من الفورات والهبات المتتالية لإعادة الحياة إلى فعاليات المقاطعة، بتأثير الأحداث الآنية. ومن طبيعة العمل الشعبي أن يسبق انتشارُه تنظيمَه، ولكن ليس من مقومات نجاح العمل الشعبي أن يتأخر تنظيمه كثيرا عن انتشاره.

ومن المعطيات الواقعية في البلدان العربية والإسلامية أن **العراقيل الرسمية وغير الرسمية في وجه تنظيم عمل شعبي، عراقيل كبيرة، ولكن لا ينبغي أن نتوقع تحقيق "هدف كبير" دون أن يجد العمل له "عراقيل كبيرة"** إنما يكون العمل صائبا وناجحا بقدر ما يكون من يمارسونه على مستوى التغلب على تلك العراقيل.

في قضية المقاطعة الشعبية بالذات توجد مرتكزات بالغة الأهمية لتحقيق النجاح، في مقدمتها:

١- طبيعة الأحداث المأساوية وتتابعها جعلت تبني الاستعداد للمقاطعة جماهيريا واسع النطاق إلى حد كبير

٢- لا يلعب اختلاف المنطلقات والأهداف نتيجة تعدد التيارات إلا دورا جانبيا في ضعف تنظيم المقاطعة الشعبية

٣- رغم افتقاد عنصر التنظيم والتنسيق توجد في هذه الأثناء كمية كبيرة من المعلومات والدراسات والأرقام والمقالات ذات العلاقة بالمقاطعة

٤- راكمت التجارب السابقة منذ انتفاضة الأقصى على الأقل، قدرا كبيرا من التجارب العملية، التي نشرت الاقتناع عموما بضرورة ممارسة المقاطعة من جهة، وكذلك بضرورة تنظيمها لتحسين فعاليتها من جهة أخرى.

بعض ما نفتقد

إلى جانب هذه العناصر الإيجابية أظهرت التجارب السابقة سلبيات ونواقص تتطلب النظر فيها ليمكن تطوير العمل بما يساعد على تجنبها، ومن ذلك:

١- افتقاد فعالية تعميم المقاطعة على "كل" ما هو أمريكي أو دانماركي أو بريطاني (وبطبيعة الحال ما هو إسرائيلي بشكل شامل قطعا)، بل شهدنا الانزلاق من خلال ذلك دون قصد إلى مقاطعة شركات وجهات لا تتخذ مواقف سلبية أو لا تصدر عنها ممارسات عدائية (كالدعم المالي المباشر للعدو مثلا)، مما يوسع أرضية العداء بدلا من تحقيق الهدف الأهم وهو تضييق نطاق المقاطعة عبر **التركيز على الجهات "الأكثر عداء"** أو الأكثر التصاقا بدعم العدو المباشر.

٢- افتقاد تعميم المقاطعة على السلع والخدمات المستهدفة دون استثناء مع **عدم إيجاد بدائل "وطنية"** على المستوى "الكافي" لتعويض الاحتياجات اليومية لمن يُطلب إليه أن يقاطع، أو من يفقد مصدر رزقه بسبب المقاطعة، والوقوع في "وهم" أن مجرد الدعوة إلى الاستغناء عن الكماليات، أو حتى الاحتياجات اليومية، مع التذكير بمعاناة ضحايا الأحداث المأساوية، يكفي لتجد الدعوة تلبية محتمة، وهذا مناقض للواقع الفعلي، فالتلبية في هذه الحالة مرتبطة بحجم انتشار إحياء الوجدان ومواصفات أخرى من مستوى الصبر وحتى "الزهد والتقشف".. وما دامت البلدان العربية والإسلامية تفتقد المخططات الكبرى للتوجيه والتربية القويمة (وهي غنية بنقيض ذلك) فلا ينتظر أن تصبح هذه المواصفات واسعة الانتشار بما فيه الكفاية لتكون المقاطعة واسعة الانتشار.. ومستديمة حتى تتحقق أهدافها.

٣- رغم كثرة ما كتب بشأن المقاطعة، يبقى حجمه وانتشاره محدودا بالمقارنة مع ما يجب صنعه لنشر "الوعي"، وليس المقصود هنا نشر الوعي العام على صعيد مختلف القضايا، بل الوعي المرتبط ارتباطا مباشرا بالأحداث الجارية، وكذلك -وهذا هو الأهم- بشمول المقاطعة لجوانب عديدة، فهي ليست مجرد "سلاح في معركة" بل هي في الوقت نفسه **وسيلة بناء اقتصاد محلي وتحقيق اكتفاء ذاتي وتحرير الإرادة** السياسية والاقتصادية الجماعية والفردية، كما أنها وسيلة تربيوية مباشرة على صعيد الحياة اليومية، في ميادين الاستهلاك المعيشي وفي ميادين التكافل والتضامن والتعاون وفي ميدان الوعي بالقضايا المصيرية وواجب المشاركة في العمل من أجل الأهداف الجليلة المشروعة على صعيدها.

بعض ما يجب / يمكن صنعه

على ضوء ما سبق يمكن تحديد ما تفتقده المقاطعة الشعبية للوصول بها إلى درجة الفعالية والتأثير، بحيث نتائج مرئية، تكون بدورها حافزا "يشجع" على المتابعة **ويمكن منها**، وفي مقدمة ما يمثل ضرورة ملحة:

١- **جهة مركزية** تكتسب هذه الصفة من خلال الجمع فيها بين من يمثل الإفتاء الموثوق، والتيارات الرئيسية الإسلامية والقومية، وقطاعات مقاومة الاحتلال والعدوان، وخبراء في شؤون الاقتصاد والإدارة والتنظيم.

٢- ما يسمى **"بنك معلومات"** تُجمع فيه مركزيا معلومات مدروسة موثوقة عن الجهات المستهدفة بالمقاطعة، وعن واقع وجودها الاقتصادي والمالي في الساحة العربية والإسلامية، وعن الجهات المتعاطفة والمنصفة في الغرب ممن يمكن أن يساهم في "التوعية" بحق المقاطعة وأسباب ممارستها، وعما أصبح موجودا من لجان محلية وجهود متفرقة لممارسة المقاطعة.

٣- **مخطط مدروس** يضعه المتخصصون، وتتحدد فيه مراحل المقاطعة وتصعيدها درجة بعد درجة، مع تحديد ما تحتاج إليه كل مرحلة من فعاليات تحضيرية للتوعية، ولإنذار الجهات المستهدفة بمهلة محددة ومطالب محددة، وكيفية الإعلام بذلك على نطاق واسع، وما يمكن صنعه على أرض الواقع في كل بلد على حدة لإيجاد البدائل الوطنية عن السلع والخدمات المستهدفة بالمقاطعة، والتواصل مع من يمكن أن يساهم في إيجادها وضمان الإقدام على ذلك، ومراعاة التعويض بالشكل المناسب عمّن يصاب بأضرار غير مقصودة داخل البلد المعني على صعيد الأنشطة الاقتصادية والتجارية والمالية وعلى صعيد أمكنة العمل، إضافة إلى جهاز قانوني تخصصي لمراعاة الأبعاد القانونية المترتبة على ممارسة المقاطعة.

٤- إيجاد **آليات تتطور تدريجيا** في القطاعات التالية:

أ- شبكة للتنظيم والتواصل والنشر على صعيد أنشطة المقاطعة ومن يقوم عليها على امتداد العالم العربي والإسلامي

ب- التكامل بين دعوات المقاطعة المرحلية، والتوعية ذات العلاقة بكل مرحلة، ومتابعة الاستجابة إليها، وتقويم الحصيلة بصورة دورية متجددة، وتوظيف النتائج للمراحل التالية.

ج- ربط فعاليات المقاطعة ربطا وثيقا، تنظيريا وتطبيقيا -ما أمكن- بقطاعات التنمية الاقتصادية والبشرية، الرسمية والشعبية، بحيث تكون جزءا منسجما معها، وليس عاملا سلبيا في إطارها.

قد يكون المطلوب كبيرا وواسع النطاق، ويحتاج إلى جهود كبيرة وواسعة النطاق، ولكن هذا بالذات ما تعنيه المقاطعة الشعبية كوسيلة متعددة الميادين والمواقع لأهداف جليلة واسعة النطاق.

والفارق بين التحرك بهذا الطريق رغم ما تتطلبه من جهود، وبين متابعة السير على طريق دعوات عامة أو ما يمكن وصفه بالمقاطعة العشوائية، هو أن كثيرا من **الجهود تبذل على كل حال، ولكن عدم تنظيمها وتنسيقها وتوجيهها، يجعل ما يبذل من جهود أكبر بكثير مما يتحقق من فوائد مرئية**، وهذا من أسباب الإحباط والتراخي، وكلاهما في محور ما يؤدي إلى أن تكون المقاطعة "فورات وهبات" متتالية متقطعة، ولا تتحول إلى "سلاح فعال لمقاومة الاحتلال والعدوان" وفي الوقت نفسه إلى وسيلة فعالة للبناء والنهوض.